

دور التاريخ في تربية الوعي الاقتصادي

د. أشرف غازي إسماعيل دويدار *

الملخص

وهكذا تناولت الدراسة دور التاريخ في تربية وتنمية الوعي الاقتصادي ، فالتاريخ يعد مدرسة تربية متكاملة ، فهو يربي الجانب العقلي والجانب النفسي والجانب الاخلاقي وكذلك الجانب الاقتصادي ولقد اكدت الدراسة أن التاريخ يرتبط بغيره من العلوم والتي منها علم الاقتصاد ، كما تناولت الدراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتاريخ ، ويعد ابن خلدون العالم العربي الرائد الأول في تأصيل نظرية اقتصادية مفسرة للتاريخ ، كما تعرضت الدراسة لبيان أهم الوظائف الاقتصادية للتاريخ ، فالتاريخ يوجهنا لاستثمار البيئة ويوقفنا على التجارب الاقتصادية للسابقين .

Abstract

This research showed that history has an effective role in developing the economic awareness as history is an integrated educational school . It builds the mental , psychological, moral, and economic sides of the character .

This research also ensured that history is related to other sciences as economy ...etc.....

It also discussed the most important economic theories of history . Ibn Khaldon is considered the first Arab pioneer of the first economic theory of history .

This research also showed the major economic functions of history . It explained that history helps us to exploit the environment and make the good use of the past economic experiences .

المقدمة

إن العلوم الإنسانية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن دراسة علم منها بمعزل عن الآخر والباحثون يحتاجون بشدة إلى الإحاطة والإلمام بها ؛ لأنها متشابكة ومتراصة ، وإذا كان هذا في شتى العلوم فإن هذا يتجلى بشدة في الدراسات التاريخية ، فعلم التاريخ يرتبط بكافة العلوم والفنون ولا يستطيع الباحث في التاريخ أن يقرأ في التاريخ أو يكتبه إلا في إطار من الثقافة الواسعة والعناية الكاملة بالعلوم الأساسية والمساندة .

يقول أحد الباحثين عن علاقة التاريخ بالعلوم الأخرى " إن التاريخ بما يتميز من صفاتٍ مرنة باستطاعته أن يحوى كل العلوم ، إذ بإمكان المؤرخ ضمن اختصاصه أن يكون مؤرخاً للشعوب والدول والأحداث وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون مؤرخاً للعلوم والهندسة والطب والفلك والرياضيات ذلك أنه كان ولا يزال يوجد تاريخ للهندسة وتاريخ للطب وتاريخ للفلك...ولكن ليس في المقابل هندسة تاريخية أو طب تاريخي". (حلاق ، ١٩٩١ ، ١٥)

إن التاريخ يحتل بين فروع المعرفة " مكاناً صديراً ، وتشغل المؤلفات فيه نسبة عالية من الكتب التي تصدر في الشرق والغرب على السواء ، وإلى ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت المؤلفات في التاريخ وما يتصل به من تراجم وقصص تاريخي وآثار وسياسة ومذكرات تمثل خمس المكتبة العالمية وفي أيامنا هذه - رغم اتساع ميادين المعرفة وغلبة الاهتمام بالعلوم الطبيعية والرياضية والطبية والهندسية على الاهتمام بما عداها- لا زالت مؤلفات التاريخ تحتل

جانباً ضخماً مما ينشر كل عام .. وخاصة ذلك النوع الجديد من الكتب الذي يؤلفه نفر من أذكى أهل الصحافة والأدب عن حوادث التاريخ الجارى". (مؤنس، ١٩٨٤، ١١)

كذلك فإن ظروف ومقتضيات هذا الزمان كشفت عن أهمية التاريخ للعلوم الأخرى "فالتطورات السريعة في كل جانب من جوانب العمل والفكر، والتقلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتابع على الأمم..والعوامل العديدة الأخرى التي تفعل فعلها في هذا العصر..أدى إلى إهتمام متزايد بالماضى، وإلى رغبة متسعة في العودة إليه لاستجلائه ولاستيحائه في فهم الحاضر وصنع المستقبل". (أتكن، ١٩٨٣، ج).

أما عن أهمية العلوم المساعدة والمتصلة بعلم التاريخ يقول ابن خلدون "إن فن التاريخ محتاج إلى مأخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت، يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن الزلات والمغالط". (ابن خلدون، ١٤٢٥ هـ، ١٧). وهذه العلوم هو ما يطلق عليها العلوم الموصلة وهي تسمية مشتقة من علم التفسير.

ويرتبط التاريخ بالعلوم الاجتماعية، بل إنه من طائفتها " إذ يستخدم اسم المواد الاجتماعية ليدل على مجموعة مواد: التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والاجتماع والاقتصاد والفلسفة والمنطق..وإذا تأملنا هذه المواد الدراسية نلاحظ أنها مواد تعنى بدراسة الإنسان من حيث علاقات أفراد وجماعته بعضهم ببعض، ومن حيث العلاقات التي بين الإنسان والبيئة، والمشكلات التي نشأت ونشأ عن جميع هذه العلاقات". (إبراهيم، ١٩٩٤، ٨)

والمواد الاجتماعية هي " مواد إنسانية، فالاسم الأول: المواد الاجتماعية يعتبر هذه المواد ألصق بالمجتمع من غيرها، فهي في الغالب من نسج المجتمع، وتتصل اتصالاً مباشراً بتطوره عن حالته البدائية إلى حالته الراهنة المعقدة، وهي أيضاً من نتائج احتكاك وتعاون الإنسان الاجتماعي بأخيه الإنسان...والاسم الثاني: المواد الإنسانية، فهذه المجموعة من المواد ألصق بالإنسان من غيرها، فالإنسان يكتب التاريخ عن الإنسان والتاريخ والجغرافيا هما سجل العلاقة بين الإنسان والمجتمع..والفلسفة عصاره فكر الإنسان بالإنسان..ولهذا تسمى العلوم الإنسانية" (إبراهيم، ١٩٩٤، ١١).

إلا أن مهمة المؤرخ " أشد تعقيداً من مهمة أى عالم في العلوم الاجتماعية غير التاريخية فالأمر الذي يثير إهتمام المؤرخ هو الصورة المعقدة للعوامل الفاعلة في أية حالة " (أتكن، ١٩٨٣، ٩٤).

إن العلوم الاجتماعية " لا تحل مشكلة تحليل التسلسلات الزمنية، ولكنها تسهم في فهم المؤرخ لسبب سلوك الناس والجماعات والمجتمعات..فالخطوة الأولى في تحليل التسلسلات الزمنية التاريخية لا تتم بالفحص الدقيق (للوفاق)، بل هي بالأحرى فهم العوامل التي تكيف الحياة في العالم من حولنا" (أتكن، ١٩٨٣، ٩٢) أي بالعلوم الاجتماعية. ومن العلوم الاجتماعية الفلسفة والاجتماع والجغرافيا والاقتصاد.

ونظراً لأهمية الاقتصاد في حياة الشعوب والأفراد - إذ إنه عصب الحياة وقوامها - فإن التربية الاقتصادية من الأهمية بمكان، فهي لا تقل عن التربية العقلية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية وغير ذلك من جوانب التربية، وإن لم تلق من الاهتمام والرعاية ما حازته أنواع التربية الأخرى.

والوعي التاريخي من أهم أساليب التربية الاقتصادية، وهذا ما أكده أحد الباحثين بقوله: " فالذي يقوم بالعمل التاريخي .. متركز في التراث الإيجابي والكسب الحضاري مستلهم إياهما فيما يفكر فيه، ويعده ويقدم عليه، وهو أيضاً نائر على عوامل الضعف والتأخر والانحلال في الماضي طامح إلى تخطى هذا الماضي والتسامي" (زريق، ١٩٥٩، ١٨٩).

إن من العسير " بل من غير العلمي، أن يستطيع الباحث اجتزاء مرحلة زمنية تحدها الأيام والسنوات ليقصر على تحليلها وتشخيصها وتقويمها اقتصادياً؛ فالزمن التاريخي هو بعد تتوالى

فيه الأحداث ومجريات الحياة فى تسلسل قد تتحرك فيه أوضاع المجتمع وأنساقه فى حركة بطيئة" (عمار، ٢٠٠٥، ١٩).

ومن الجدير بالذكر أن الوعى التاريخى بالجانب الاقتصادى جزء لا يتجزء من المنهج الإسلامى " فباستعراض الفكر الاقتصادى ... يتأكد لنا أن آراء المفكرين المسلمين من المنطلق الاقتصادى قد سبقت نظريات وأفكار (مدارس الاقتصاد الوضعيَّة) بزم من بعيد وقد مثلت نضجا حضاريا ، ينبثق عن شريعة الإسلام ، ونظامه الاقتصادى القويم " (الأهدن، ١٩٩٤، ٨٠). فالإسلام منهج متكامل للحياة الإنسانية ، ووفق هذه القاعدة ، فإن تربية الوعى الاقتصادى جزء أصيل من تاريخ الإسلام وقواعده وأصوله الاقتصادية المنبثقة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية .

مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من وجود أزمة حقيقية ، يعانىها (العقل العربى) وهى أنه يفكر فى ماضيه الاقتصادى بطريقة سلبية ، فلا يسعى لتحويل الماضى إلى قوة للحاضر والمستقبل ولا يحاول أن يتحرر من تبعات وأخطاء الماضى ، ولا يقوم بدراسة الخطط الاقتصادية السابقة التى تساعد على بناء الأمة من خلال استقراءها تاريخيا .

ومما زاد هذه المشكلة ، أن التاريخ العربى والإسلامى لا يزال يقرأ بدون وعى ، لا يزال يقرأ قراءة سطحية ، تتسبب فى إفساد الصحة العقلية التى يتمتع بها الأفراد ، لا يزال التاريخ يدرس فى المدارس والجامعات ، ويستحضر فى الوعى بصورته الرومانسية وبدون حس نقدى وبدون محاولة فهم لتاريخيته.

كما تعانى المجتمعات العربية والإسلامية من التفكك والفرقة والتخلف الاقتصادى والانحدار ولا شك أن التاريخ يحيى الأمجاد الماضية ، ويثير الهمم لبناء النهضة القومية فى شتى المجالات ، فالوعى التاريخى من المقومات الأساسية للوجود وتكوين الأمم ودفعها إلى الأمام والأمثلة على ذلك متعددة يذكر أهمها : الأثر الهام الذى تركته المؤلفات التاريخية فى الانبعاث القومى بفرنسا وإنجلترا وروسيا والمانيا وغيرها .

كما تعانى مجتمعاتنا من مشكلة خطيرة تتمثل فى خطر العولمة الاقتصادية ، والتاريخ يقدم وعيا وثقافة اقتصادية لمواجهة تلك التحديات .

وتتلخص مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى :

- ما دور التاريخ فى تربية الوعى الاقتصادى ؟

ويندرج من هذا السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما أوجه علاقة علم التاريخ بعلم الاقتصاد ؟

٢- ما أبرز النظريات الاقتصادية المضرة للتاريخ ؟

٣- ما أهم الوظائف الاقتصادية للتاريخ ؟

٤- كيف تسهم مادة التاريخ فى تربية الوعى الاقتصادى ؟

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة فى أنها تسعى إلى تأصيل علاقة التاريخ بتربية الوعى الاقتصادى فالتاريخ هو معمل تجارب الماضين ، وينبوع قيم الأسلاف .

- كما تبدو أهمية الموضوع أنه يتصدى لتلك الصيحة المحمومة التى أطلقتها بعض دوائر الأبحاث الإستعمارية والاستشراقية ، والتى تزعم أن مفكرى الغرب هم أول من أصلوا النظريات الاقتصادية كأدم سميث ، ولكن الدراسة تثبت أسبقية الإسلام والتاريخ الإسلامى فى هذا المجال ، كأسبقيته فى شتى الميادين .

- تفيد الدراسة القائمين على التعليم فى عملية الاستشراق الاقتصادى من المنظور التاريخى وكيفية الاستفادة من تجارب الأسلاف التربوية فى تحسين التعليم ، والتخطيط لمستقبل التربية .

- قد تفيد المسؤولين في وزارة التربية والتعليم القائمين على تخطيط وتصميم وتطوير المناهج بصورة عامة وبناء مقررات التاريخ على وجه التحديد، حيث تقدم الدراسة تصوراً لمنهج التاريخ لنلا يكون مجرد سرد أحداث، بل منطويًا على أبعاد التربية الاقتصادية وهدفًا إليها بتحليل أحداثه ووقائعه الماضية.
- ولما كان التاريخ مرآة الأمم، يعكس ماضيها، ويترجم حاضرها، وتستلهم من خلاله مستقبلها كان من الأهمية بمكان الاهتمام به، والحفاظ عليه، ونقله إلى الأجيال نقلاً صحيحاً بحيث يكون نبراساً هادياً لهم في حاضرهم ومستقبلهم الاقتصادي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى: (١) معرفة أوجه علاقة علم التاريخ بعلم الاقتصاد، (٢) الوقوف على أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتاريخ، (٣) بيان أهم الوظائف الاقتصادية للتاريخ، (٤) معرفة إسهامات التاريخ في تربية الوعي الاقتصادي.

مصطلحات الدراسة

١- التاريخ

- التاريخ لغة

لم يرد لفظ التاريخ في القرآن الكريم أو في أحاديث الرسول P، وهو من مادة: " (أرخ) والتأريخ (تعريف الوقت) والتأريخ مثله أرخ الكتاب ليوم كذا (وقته) والواو فيه لغة وزعم يعقوب أن الواو بدل من الهمزة وقيل إن التأريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض وإن المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب وتأريخ المسلمين أرخ من زمن هجرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خلافة عمر رضي الله عنه فصار تاريخاً إلى اليوم " (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤).

- والتاريخ اصطلاحاً

هو دراسة " الحوادث، أو هو الحوادث نفسها، والحوادث جمع حادث، والحادثة هو كل ما يطرأ من تغيير على حياة البشر، وكل ما يطرأ من تغيير على الأرض متصلاً بحياة البشر وإذا كان التاريخ في حقيقته هو الحوادث، وكانت الحوادث هي التغيرات والتغيرات وليدة الزمان إنتهى إلى أن التاريخ هو الزمان " (الحويري، ٢٠٠١، ٧).

وترى الدراسة أن التاريخ وحده لا يكفي في مجال التربية الاقتصادية، وإنما بالوعي به والتأمل في أحداثه والوقوف على مضامينه، هذا ما أكده أحد المؤرخين القدامى بقوله: " وفي باطن التاريخ نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق " (ابن خلدون، ١٤٢٥، ٧).

٢- الوعي الاقتصادي

- الاقتصاد لغة

من " (قصد)، والقصد استقامة الطريق واعتداله، والقصد في الأمر (التوسط)، فلم يَفرط ولم يُفرط، والقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتّر " (مجمع اللغة العربية، ٧٣٨).

- ويقصد بالوعي الاقتصادي اصطلاحاً

أنه " مجموعة القواعد والمعايير التي تدعو الفرد للتحلي بالسلوك الاقتصادي السليم، والتي يحكم بموجبها على سلوكه بأنه صائب أو خاطيء " (الحمود، ٢٠١٠، ٥١). وترى الدراسة أن الوعي الاقتصادي هو تربية منظومة القيم الاقتصادية لدى النشء، منذ نعومة الأظافر،

كقيمة الادخار ، وترشيد الاستهلاك ، والعمل ، والتكافل الاجتماعى والزكاة ، والاتقان والجودة وغير ذلك من قيم الاقتصاد .

الدراسات السابقة

لم يعثر الباحث على دراسة مباشرة تتعلق بموضوع الدراسة (دور التاريخ فى تربية الوعى الاقتصادى) ، ولكن وقف على بعض الدراسات ذات العلاقة بها ومنها :

١ - دراسة " نافع ، ١٩٨٢ "

استهدفت تلك الدراسة معرفة أثر استخدام مداخل متعددة فى تدريس مادة التاريخ لتنمية التفكير الناقد لدى تلاميذ المرحلة الثانوية . ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : تنمية قدرة التلاميذ على التفكير الناقد ، وذلك نتيجة تدريبيهم على ممارسة مهارات التفكير الناقد ولقد أوصت الدراسة بضرورة الكشف عن مداخل جديدة تزيد من فعالية المناهج الدراسية .

٢ - دراسة " الفقى ، ١٩٨٨ "

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى بيان علاقة التاريخ بالعمليات العقلية العليا كالالتقى والتفكير النقدي ، حيث إنها تساهم فى عملية التحصيل الدراسى ، كما أن مادة التاريخ تنمى هذه الملكات الذهنية والفكرية . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين مادة التاريخ وتنمية العمليات الذهنية العليا ولكن الأمر متوقف على استخدام طرق التدريس المناسبة لاكساب هذه الملكات عند النشء .

٣ - " دراسة محمد ، ١٩٩٣ "

استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر استخدام المصادر والمواقف التاريخية فى التدريس فى تنمية التفكير الناقد وزيادة التحصيل لدى التلاميذ ، وتوصلت إلى ضرورة ربط المناهج الدراسية بالبيئة المحلية والمصادر المتاحة وتوجيه الطلاب نحو مصادر تعلم التاريخ الممكنة . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة منها : فعالية المصادر التاريخية فى تنمية مهارات التفكير الناقد .

٤ - دراسة " الغريوى ، ١٩٩٨ "

استهدفت هذه الدراسة استخدام البيئة المحلية كمصدر تاريخى فى تدريس مادة التاريخ وأثر ذلك على التحصيل وتنمية الانتماء لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية . ولقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه التلاميذ إلى البيئة المحلية واتخاذها كمصدر فى تدريس التاريخ ، وذلك بإعداد أنشطة بحثية تتطلب منهم جمع معلومات واكتشاف حلول واقتراحات مفيدة .

٥ - دراسة " أحمد ، ٢٠٠٥ "

استهدفت هذه الدراسة تقديم مقترح لمنهج التاريخ بالمرحلة الثانوية الأزهرية يمكن الأخذ به لتطوير منهج التاريخ بالثانوية بما يتفق مع فلسفة التعليم بالأزهر الشريف . من خلال ربط دراسة التاريخ بالدين الإسلامى ، وذلك لمواجهة تحديات العصر .

٦ - دراسة : " قله ، ٢٠٠٧ "

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية الوحدة المقترحة فى تنمية التنوير السياسى لطلاب كلية التربية ولاسيما شعبة التاريخ من خلال مادة التاريخ . وتوصلت إلى أن مادة التاريخ تساهم بنصيب وافر فى تنمية الجوانب السياسية ، فهى تنمى الاتجاهات الايجابية نحو الولاء للوطن ومراعاة مصالحه ، وممارسة الحقوق والواجبات والقدرة على التعبير والمشاركة فى الحوار ، وتقبل رأى الآخر والنقد البناء .

٧- دراسة " فايد ، ٢٠٠٧ "

ولقد أكدت هذه الدراسة على أن تدريس التاريخ لا زال يعتمد على الطرق التقليدية ، سرد أخبار حروب ومعاهدات ، دون تقديم تحليلات واقعية وتعليل ، وإبراز العلاقة بين الأحداث لذا توصلت الدراسة إلى أهمية اكساب الطلاب المعلمين الفهم الصحيح للسببية التاريخية حتى يساعدهم ذلك على أداء دورهم في التدريس ، ولقد أكد على ذلك من قبل ابن خلدون في وصفه لمهمة التاريخ قائلا : (وفي باطنه نظر وتحقيق وتحليل للكائنات) .

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

من الملاحظ وجود أرضية مشتركة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة من حيث التأكيد على أهمية التاريخ التربوية ، كدراسة سعيد نافع التي تناولت أهمية التاريخ في تنمية التفكير النقدي ودراسة محمد الغرباوي التي أكدت على أن التاريخ يعزز القيم كقيمة الانتماء ، ولذا نجد دراسات سابقة أخرى نادت بإصلاح وتطوير منهج التاريخ ليؤدي دوره التربوي ، مثل دراسة علاء عبدالله التي ركزت على تقديم تصور لمنهج التاريخ بالأزهر يناسب أهدافه . ودراسة سامية فايد حول أهمية تطوير تدريس التاريخ بالسببية التاريخية . ولكن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تتناول دور التاريخ في تربية جانب هام من جوانب التربية وهو الاقتصاد ، وكيف يساهم في تنمية أساليب التربية الاقتصادية .

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الفلسفي ، معتمداً على أسلوب تحليل المحتوى في بعده الكيفي وذلك من خلال الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث .

مخطط الدراسة

ويشمل ثلاثة محاور

- المحور الأول : أوجه علاقة علم التاريخ بعلم الاقتصاد .
- المحور الثاني : نظريات التفسير الاقتصادي للتاريخ .
- المحور الثالث : الوظائف الاقتصادية للتاريخ .

* المحور الأول: أوجه علاقة علم التاريخ بعلم الاقتصاد

لقد كانت " المهمة التاريخية الأولى للإنسان البدائي - وما تزال للإنسان المعاصر - هي إنتاج الوسائل الضرورية للمعيشة ، وكانت المهمة وما تزال هي إنتاج حياته المادية ، من أجل ذلك دخل الإنسان في صراع عنيد ضد الطبيعة ، وذلك هو النشاط الإنتاجي بمعناه الصحيح .. الذي من خلاله اكتسب الإنسان المعرفة الأولى بالعلوم ، ودخل فيما بعد في صراع ضد أخيه الإنسان . فإنه إذ يحور الإنسان شكل الطبيعة فإنه يحور نفسه ويتغير " (مرسى، ١٩٨٥، ٦٣) . فالتاريخ يرسم خطى هذا الصراع عبر القرون والأجيال .

لقد كان نظام الحكومة الإسلامية " وخاصة النظام المالي من العوامل التي أدت إلى قيام الحركة التاريخية وانتشارها ؛ لأن الضرائب (الخراج) على البلدان المختلفة تتباين حسب فتحها صلحاً أو عنوة أو بعهد ، وكانت المعاملة السياسية والاجتماعية نفسها تختلف في بعض البلدان تبعاً لما حدث في أثناء فتحها ، فدعا كل ذلك ، (والنظام المالي) خاصة إلى بحث تاريخ الفتوح والاهتمام بهذا الفرع من التاريخ " (نصار ، ١٩٨٢ ، ١٦) .

كما ارتبط الاقتصاد بالتاريخ في الحضارة الإسلامية ، وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب " فنظام العطاء تغير منذ عهد عمر ، فصار بحسب الأسبقية إلى الإسلام ، أي إن الذين

أسلموا في أول الدعوة يأخذون من العطاء أكثر مما يأخذ من أسلم بعدهم ، ومن أسلم وهاجر يأخذ أكثر من المسلم بعد الهجرة ، ومن أسلم وشهد بدرا يأخذ أكثر مما يأخذ من لم يشهدا من الذين أسلموا بعدها" (المرجع السابق، ١٧) . فالتاريخ يعد الوسيلة المحددة للمستحقين ماليا بحسب الترتيب والسبق .

كما أن الاقتصاد عامة يختص بدراسة النظم الاقتصادية وما تواجهه من مشكلات في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، وهو بذلك يسعى إلى التعرف على خصائصه العملية والاقتصادية في التكوينات الاجتماعية المختلفة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو غيرها وحينئذ يتعرف للهيكل الاقتصادية والمشاكل التي تبدو في أطرها مثل أساليب زيادة ثروة الأمم ، وكيفية استخدام الموارد الاستثمارية وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة ، ولذلك وجد فرع آخر في ميدان الاقتصاد هو التخطيط الاقتصادي الذي يمكن اعتباره عملية تاريخية ، ونقطة البدء فيها هي الواقع الاجتماعي الذي يتحدد حاضره بتطويره في الماضي ويأخذ في ذلك بنظرة مستقبلية " (جامل، ٢٠٠٢، ٢٠) .

إن هناك علاقة " بين الاقتصاد والتاريخ ، فالاقتصاد له دور في تسيير التاريخ ، وتقف العوامل الاقتصادية وراء الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية ، وتساعد على فهم نوع الحكم ومستوى الرخاء ، والعلاقات القائمة بين التجمعات السكانية ، وتحديد السياسة الداخلية والخارجية " (يزبك، ١٩٩٠، ٥٥) .

والاقتصاد من العلوم الأساسية " التي يساعد الإلمام بها على دراسة التاريخ ، إذ إن العلوم الاقتصادية ذات أثر فعال في سير التاريخ ، فالثروة الطبيعية في بلد ما تحدد نوع الإنتاج الزراعي والصناعي ، ونوع التبادل التجاري ومدى نشاطه ، وطريقة توزيع الثروة الطبيعية أو الأموال ، ومدى تركيزها في يد طبقة أو طبقات معينة... وتؤثر الظروف الاقتصادية في علاقة الدولة بالعالم الخارجي ، سواء أكان ذلك في الناحية الاقتصادية والبحث ، أم في العلاقات السياسية ، وكذلك تؤثر في مستوى قوتها العسكرية ومركزها في المجتمع الدولي " (زناتي، ٢٠٠٧، ٦٦) .

وعلم النقود " من العلوم الهامة في دراسة نواحي من التاريخ ، فالعملية والأنواط بما تحملها من صور الملوك والأمراء وأسمائهم ، وذكرى الحوادث التاريخية ، وسنوات ضربها ، تقدم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى ، فالعملية اليونانية.. تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة " (المرجع السابق، ٦٢) . ولم يعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع .

إن العلاقة بين تاريخ التربية والاقتصاد علاقة وثيقة " فالوضع الاقتصادي للمجتمع يعتبر أحد المحددات الرئيسية لتربيته ، وتعد التربية المؤسسة المسؤولة عن إعداد وتدريب القوى العاملة التي يحتاجها الاقتصاد ولذلك فإن لها دورا كبيرا في دعمه وتطويره ، إن إقامة أي نظام تربوي على مدار التاريخ يحتاج إلى اقتصاد متين يسنده ويمده بأسباب الحياة والتقدم والازدهار ، ففي معظم الأحيان يمكن القول بأنه كما تكون الحالة الاقتصادية لمجتمع ما تكون تربيته ويكون تعليمه ، لأن الاقتصاد من العوامل الرئيسية المهمة التي تؤثر على حركة التربية والتعليم " (سورطى، ٢٠٠٢، ٨٤) . وحركة التاريخ الاجتماعي ككل .

كما تتوثق الصلة بين التاريخ السياسي والاقتصاد فقد عرف التاريخ الإسلامي " منذ قيام الإسلام صراعات داخلية وحروباً مع الدول المجاورة القريبة من مراكز الخلافة والبعيدة منها ، ربطت تاريخه بتاريخ تلك الدول ، يل بتاريخ البشرية جمعاء ، وكان العامل الاقتصادي يلعب في هذه الصراعات والحروب دورا بارزا ، تارة بشكل واضح وتارة بشكل خفى ، لقد رفض تجار قريش وارتقراطيوها الدعوة الإسلامية وقاوموها لأنها كانت تهددهم في مصالحهم الاقتصادية ، وحاولوا إغراء النبي بالمال والجاه لأنهم كانوا يفكرون تفكيراً تجارياً .. وبدأت غزوات النبي التي استهدفت أول ما استهدفت ضرب المصالح الاقتصادية لكفار قريش .. وبعد وفاة النبي كانت أول

حرب خاضها المسلمون هي حروب الردة أي تلك الحملات التي نظمها أبو بكر الصديق ضد الأعراب مانعي الزكاة... وتوالت الصراعات والنزاعات في عهد الأمويين والعباسيين وفي العصور التالية، وكان العامل الاقتصادي يلعب دوره في هذه الصراعات تارة بشكل مكشوف وتارة بشكل خفي" (الجابري، ١٩٩١، ١١٢-١١٣).

وهكذا نجد أن الحالة الاقتصادية تؤثر تأثيراً واضحاً على مجرى التاريخ الإنساني، إيجاباً أو سلباً محددة مستوى الرخاء أو الفقر، مؤثرة في مستوى العمران ونهوض الحضارة أو تدهورها. ومن ناحية أخرى نجد "نفقات تعليم التاريخ طفيضة إذا قورنت بنفقات تعليم العلوم التي يتطلب اطراد زيادة الأجهزة ومعدات المعامل، أما معمل التاريخ فهو الدنيا التي تتحرك فيها" (رواس، ١٩٦٨، ١٥٠).

إن التاريخ بمفهوم الآثار الموروثة عن الماضيين له علاقة بالاقتصاد، وذلك بما يستجلبه من دخل السياحة، فالآثار التاريخية لها دور في دفع الاقتصاد نحو الأمام، علاوة على أن "صناعة السياحة لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة كالصناعات الثقيلة، بينما عائداتها أكبر وليس لها آثار وخيمة على تلوث البيئة.. إن صناعة السياحة الأثرية تساعد في إحداث كثير من التغيرات الاقتصادية التي تساعد على رفع معدل الدخل القومي؛ وبالتالي دفع عملية التنمية الشاملة.. إنها تساعد على استغلال أمثل لموارد البيئة الطبيعية وتغيير معالم البيئة العمرانية، بتعبيد الطرق ورصفها، ومد حركة العمران وزيادته ومراعاة الفن والذوق الجمالي للمنطقة المحيطة، والمحافظة على البيئة الطبيعية من عوامل تلوث الهواء والمياه.. وتحسين وسائل المواصلات المتنوعة وزيادتها خصوصاً بعد حركة العمران" (دعبس، ١٩٩٣، ١١٤-١١٥).

كما أن علم الاقتصاد يعد من العلوم المساعدة لعلم التاريخ "فعلم النقود أو المسكوكات من العلوم الهامة في دراسة نواح من التاريخ، فالعملية والأنواع بما تحمله من صور الملوك والأمراء وأسمائهم، وذكرى الحوادث التاريخية، وسنوات ضربها، تقدم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب على السواء، فالعملية اليونانية مثلاً تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة ولم يعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع وتساعد العملة - والمسكوكات بعامة - في دراسة تاريخ الأساطير والعبادات والفنون والعلاقات السياسية، ونشاط التجارة أو فتورها" (زناتي، مرجع سابق، ٦٢).

والحق إن علم الاقتصاد هو الوحيد بين العلوم الاجتماعية الذي استطاع أن يقدم حتى الآن مساهمة جديدة للتاريخ... فلا يمكن لأي مؤرخ مثلاً أن يحاول تفسير ارتفاع الأسعار في انكلترا في القرن السادس عشر من دون أن تكون له بعض المعرفة بالنظرية الكمية للنقود وكذلك لا يستطيع مؤرخ يريد الكتابة عن أزمات سنة ١٩٢٩، أو سياسة نظام روزفلت الجديد، أو التركيب التجاري العالمي الذي تأسس بعد سنة ١٩٤٥، دون أن يرجع إلى النظرية الاقتصادية.. وقد أصبح المؤرخون منذ أيام آدم سميث وريكاردو وماركس يدركون جيداً أهمية العوامل الاقتصادية في تشكيل مجرى التبدل التاريخي، ولكن الأمر لا يقتصر على أن علم الاقتصاد سبق العلوم الاجتماعية الأخرى في تطوير نظرية متماسكة إذ بالإضافة إلى ذلك يبدو لمعظم المؤرخين أن المادة الاقتصادية أكثر تعرضاً للتحليل الإحصائي والنظري من مادة علم الاجتماع الأقل تماسكاً" (العلی، ١٩٩٧، ١٢٥-١٢٦).

المحور الثاني: نظريات التفسير المادي (الاقتصادي) للتاريخ

- الأصول التاريخية للتفسير الاقتصادي للتاريخ:

لقد أدرك الإنسان "منذ بداية رحلته في الكون، أن للبيئة الاقتصادية دوراً مهماً في تشكيل الحدث التاريخي وفي قراءته الأسطورية الباكورة لتاريخه، أدرك الإنسان أن البيئة وعاء التاريخ الذي يجهله عوض نقص معرفته به من خلال القراءة الأسطورية، ولا تخلو الأساطير التي

تتحدث عن الأصول والبيدات من الإشارة إلى مظاهر البيئة الطبيعية، بل إنها تحاول توظيفها في نسيج القصة التي ترويها " (كريم، ١٩٧٤، ص ٧) .

فالمكان يمثل الركن الثاني من أركان الظاهرة التاريخية " والبيئة مسرح .. لابد من معرفة ملامحه التضاريسية والمناخية والجغرافية، ويحلو للبعض القول بأن الجغرافيا توجه التاريخ وهو قول فيه كثير من الحقيقة ولكنه لا يحمل الحقيقة كلها، وبقدر ما تقدمه البيئة من معطيات للإنسان، وبقدر ما تطرحه أمامه من تحديات، يتحدد شكل الانجاز الحضارى الذى يمكن للإنسان أن يحققه: أى يتحدد شكل الفعل التاريخى .. إن الجغرافيا إحدى حقائق التاريخ وأحد مكوناته، وأحد العناصر الكبرى المؤثرة فيه، فقد تحكمت فى ظهور الحضارة فى مواقع بعينها كما حالت دون ظهورها فى مواقع أخرى " (مصطفى، ١٩٧٤، ١٨٣) .

فلا يمكن أن نتصور " وجود الفعل التاريخى فى فراغ خارج إطار المكان أو البيئة؛ ذلك أن التفاعل بين الإنسان والبيئة فى إطار الزمان هو الذى ينتج لنا الظاهرة التاريخية، وإذا كان الزمن قاعدة الفعل التاريخى، فإن المكان إطار هذا الفعل، ومن ثم فإن البيئة بما تقدمه من معطيات تتمثل فى الأرض وشكلها وتضاريسها وطبيعتها ودرجة خصوبتها أو جديها، وما هو متوفر من مصادر المياه، وموارد الثروة المعدنية أو النباتية، وسواحل البحار والمحيطات..فضلا عن الظروف المناخية السائدة، وما إلى ذلك من معطيات بيئية، هذه البيئة تترك أثرها الواضح على شكل الظاهرة التاريخية ومدى أهميتها فى المجرى العام لتاريخ الإنسانية. وهذا الأمر الذى يفسر لنا حقيقة أن الحضارة فى بيئة نهرية فيضية، مثلا لابد أن تختلف عن الحضارة فى بيئة بحرية " (قاسم، ٢٠٠٠، ٥٣) .

ويمكن القول أن التفسير الاقتصادي للتاريخ " يرجع فى بداياته وتصوراته الأولى إلى عهود النشاط الفلسفى والفكرى اليونانى، فهو انعكاس لأحد مظاهر ذلك النشاط الذى كان دأب التطلع لاكتشاف الكون والإنسان وتفسير ظواهر الوجود وحركة الإنسان، فضلا عن استكناه ما وراء الطبيعة، ذلك أن النصوص اليونانية تنقل لنا ... أن البيئة الجغرافية لها دور فى بلورة طبائع الإنسان وتكوينه الجسمى وصفاته كالشجاعة والعنف والاستكانة " (النجار، ٢٠١١، ١٥٨) . بل إن اهتمام الإنسان بالتاريخ بدأ بالاستناد إلى مظاهر الطبيعة الجغرافية مثل فيضان نهر، أو حدوث زلزال أو بركان .

ولقد تأثر الكاتب الإنجليزي هنرى توماس باكل " بالفكرة القائلة بأن الاختلاف الكبير فى المناخ بين كل من إنجلترا واليونان وفلسطين ومصر والهند والصين يفسر لنا الاختلافات المذهلة بين تواريخ كل من سكان تلك البلاد، ويعنى ذلك فى عبارة موجزة أن التاريخ فى خطوطه العامة على الأقل هو نتاج الظروف الجغرافية السائدة فى مسرح حوادثه " (سالم، ١٩٩٦، ٢٥٠) .

كما أن الكثير من الحركات التاريخية لا يمكن تفسيرها إلا تفسيراً جغرافياً اقتصادياً " كتحركات القبائل العربية عبر رمال الجزيرة الواسعة كانت فى كثير من الأحيان بحثاً عن الكأ والماء، والهجرات العربية فى القرن التاسع عشر عبر البحر الأحمر كانت بقصد الاستقرار، واهتمام القوى الأوروبية هذه الأيام بمنطقتنا العربية يكمن خلفه النفط والموقع الاستراتيجى، وحركة الكشوف الجغرافية التى قادها البرتغاليون كان هدفها الأساسى الوصول لبضائع الهند، وكشف إفريقيا واستعمارها كان يكمن وراءه منتجات الغابة الإفريقية بما فيها من خشب وزيت ونخيل، تلك الزيوت كانت تستخدم فى تشحيم الآلات التى كان التكالب عليها لا يقل عن البترول هذه الأيام " (بدوى، ٢٠٠٦، ٨٥) .

ولقد أكد المعنى السابق أحد الباحثين بقوله: " ولقد لعبت الهجرة الدولية دوراً هاماً فى التاريخ واتخذت أشكالاً عدة منها نزوح قبائل أو جموع بأسرها من مناطقها الأصلية إلى أقاليم أخرى، قد يكون هذا راجعاً إلى عوامل جغرافية أو مناخية .. كالجفاف الطويل الأمد أو عدم توافر الموارد المائية فى المناطق الأصلية أو أن عدد السكان يزيد بسرعة تفوق كثيراً الزيادة

في موارد العيش ، ومن أمثلة هذا النوع هجرة الأتراك العثمانيين من وسط آسيا إلى آسيا الصغرى " (البراوي ، ١٩٧٣ ، ٢٠٤) .

لقد كان للفكر الماركسي " أهمية خاصة من بين العوامل التي مهدت الطريق للثورة ضد (الطريقة التاريخية) المثالية ، والنظام الماركسي هو المعارض الصميم الذي ظهر في الملجأ الأخلاقي للمدعيات الزائفة للمثالية " (باراكلو ، ١٩٨٤ ، ٣٥) .

إن علم التاريخ الماركسي " اتخذ نقطة بدايته من الوظيفة الأولى لكافة المجتمعات سواءً الابتدائية منها أو المتقدمة ، وهذه الوظيفة هي سد الحاجات الفيزيولوجية للإنسان ، وتوفير الغذاء والسكن والملبس والمأوى وبقية الضرورات الأساسية للحياة " (المرجع السابق ، ٣٧) .

ورغم معارضة الماركسية للمثالية ، إلا إن هناك التقاءات فيما بينهما ، ويعلق أحد الباحثين على تلك النقاط بقوله : "لقد قبل ماركس من هيجل فكرة التاريخية الأساسية في شئون البشر ، أي فكرة أن المجتمع الإنساني تطور عبر الأزمنة من البناء الاجتماعي البدائي إلى أبنية أكثر تعقيدا وأرقى تطورا ، كذلك فقد وافق معه على أن المسار التاريخي هو في أساسه جدلي أي إن الأشكال السابقة للتنظيم السياسي والاجتماعي حوت (تناقضات) داخلية اتضحت بمرور الزمن ، وأدت إلى سقوطها وحلول أشكال أرقى محلها كما اتفق ماركس مع هيجل على احتمال انتهاء التاريخ ، متنبئا ببزوغ شكل نهائي للمجتمع خال من التناقضات يكون في تحقيقه نهاية المسار التاريخي " (فوكوياما ، ١٩٩٣ ، ٧٢) .

أما ما اختلف ماركس مع هيجل بصدده " فهو فقط نمط المجتمع الذي سيظهر عند نهاية التاريخ فقد اعتقد ماركس أن الدولة الليبرالية فشلت في التغلب على تناقض اساسي وهو الصراع الطبقي الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا .. ورأيه .. أن رأس المال ..أضحى سيد الإنسان المتحكم فيه أما بيروقراطية الدولة الليبرالية فهي عند ماركس لا تمثل غير مصالح معينة دخل المجتمع المدني وهي مصالح الرأسماليين المهيمنين عليه " (المرجع السابق ، ٧٢-٧٣) .

كما أن ماركس يعارض فوكوياما الذي يرى " أن الليبرالية الاقتصادية هي النظام الاقتصادي الذي سيسود في نهاية التاريخ فالمبادئ الليبرالية في الاقتصاد - أي السوق الحرة - قد انتشرت ونجحت في خلق مستويات من الرخاء المادي لم نعهدها من قبل ، سواءً في الدول الصناعية المتقدمة أو في دول كانت وقت انتهاء الحرب العالمية الثانية جزءاً من العالم الثالث الفقير ، فالثورة الليبرالية في الفكر الاقتصادي كانت أحيانا تسبق وأحيانا تتلوالاتجاه صوب الحرية السياسية في مختلف بقاع الأرض " (النقيد ، ٢٠٠٧ ، ٥٠) .

الماركسية والتفسير الاقتصادي للتاريخ

يتزعم المدرسة الخاصة بهذه النظرية (كارل ماركس) ، الذي نشر آراء نظريته في عدة أبحاث دعى من خلالها إلى إحداث ثورة تنفذ أفكاره ، ويرى " أن التاريخ تحكمه قوانين حتمية مصدرها حركة التاريخ ذاته أو ما يسمى بالحتمية التاريخية ، كما يرى أن الوضع الاقتصادي للمجتمع هو الذي يحدد صور نظامه ودرجة حضارته وثقافته ، وأن الإنتاج ونوعه وأساليبه هو أساس النظام الاقتصادي ، وأن الإنتاج لا يظل على أسلوب واحد ، بل هو دائم التطور ومن هذا التطور يخرج تطور المجتمع سواءً من ناحية قوانينه أم أفكاره ، أم فنونه أم عقائده وأن كل ما يلحق بالمجتمع سواءً من ثورات أم انقلابات سببها أوضاع العمل والإنتاج ، وأن النظام السياسي المتين يقوم على أساس اقتصادي راسخ ؛ ومن ثم فعلى باحث الظواهر التاريخية في المجتمع أن يبحث عن البواعث الاقتصادية الكامنة وراءها " (بدوى مرجع سابق ، ٥٠) .

وهذا ما عبر عنه ماركس في (بؤس الفلسفة) حيث يقول : "إن الناس عندما يكتسبون قوى إنتاج جديدة يغيرون من نمط إنتاجهم ويتغير نمط الإنتاج تتغير كل علاقاتهم الاجتماعية ، إن الناس الذين يقيمون علاقات اجتماعية وفقا لنوع إنتاجهم المادي ينتجون أيضا المبادئ

والأفكار والمقولات وفقاً لنوع إنتاجهم المادى وينتجون أيضاً المبادئ والأفكار والمقولات وفقاً لعلاقتهم الاجتماعية" (88 - 1946 Marx).

ولقد أكد المعنى السابق أحد الباحثين بقوله: "تقوم النظرية المادية على تفسير الحياة الإنسانية من خلال التفسير المادى والاقتصادى، فالتفسير المادى للتاريخ يقوم على: تفسير يجعل للقوى المادية السلطان الأكبر على نشاط الإنسان كله، فالقوى المادية والاقتصادية هي العنصر الفعال في تاريخ البشرية وإن عوامل الإنتاج المادى هي أساس التغيرات الاجتماعية والإنسانية والروحية والفكرية، وإن الفنون والتشريع وغيرها من مظاهر الحضارة غير المادية هي نتائج ملازمة وصيغ إضافية للمادية التاريخية" (الجندي، ١٩٧٨، ٤٥).

ولذلك يرى ماركس "أن المادة تفسر كل شيء في الكون وفي المجتمع الإنسانى، وإن العامل الحاسم في حركة التاريخ هي علاقات الإنتاج، وأنه حين يحدث التناقض بين علاقات الإنتاج يؤدي ذلك إلى الانفجار وإلى تغيير نوعي وجذري في هذه العلاقات.. وقد وجد ماركس أن التاريخ يمثل صراعاً عنيفاً بين الطبقات الاقتصادية.. وهدف التاريخ عنده هو الوصول بالبشر إلى مجتمع لا طبقي وأن الشعور الإنسانى تتحكم فيه الظروف الاجتماعية، وعند ماركس إن المادية هي الأساس والفكر ظل لها، وبالجملة فإن ماركس يرى كل ما يقع في التاريخ مرجعه إلى الأسباب الاقتصادية، وما دامت الأسباب الاقتصادية دون غيرها هي التي تملئ على التاريخ حركته وتسيره حيث تنشأ فلا مجال هناك للاعتراف بأله خالق أو قوة وراء الغيب توجه البشر إلى مصائرهم" (المرجع السابق، ٤٦). ولا شك أن هذا شطط فكري وعقدي ذهب إليه ماركس أن أنكر وجود الله تعالى مسبب الأسباب وصانع التاريخ كله بما فيه التاريخ الاقتصادي.

كما أكد ماركس على "أن التاريخ تحكمه قوانين يدركها العقل الإنسانى، وهذه القوانين حتمية لأنها ناتجة عن حركة التاريخ، وإذا أدرك الإنسان هذه القوانين استطاع أن يقرر صورة مستقبل الجماعة الإنسانية، كما أن هذه القوانين ليست مثل قوانين العلوم البحتة، وإنما هي حقائق متعلقة بطبيعة العمل والإنتاج وطرق توزيع الثروة" (بدوى، مرجع سابق، ٥٠).

لقد مارس ماركس "الحياة الاجتماعية في عصره بكل أبعادها ممارسة نضالية..من تحليل بنى المجتمع الرأسمالى في عصره واكتشاف قوانين تركيبها وقوانين تطورها، أى اكتسب وعياً صحيحاً مكناه من النظر إلى التاريخ نظرة علمية، ومثل ذلك فعل ابن خلدون قبله بقرون.

لقد عاش معترك الحياة في عصره، فتعرف على دقائق مجتمعه واكتشف قوانين تركيبه وتطوره" (الجابري، مرجع سابق، ١١٩).

ويمكن القول بان نظرية ماركس تنطلق من مفهوم أن أى "مجتمع أو حضارة نابع من المنجزات الاقتصادية التكنولوجية التقنية والبيولوجية والديمغرافية والظروف المادية عامة فأما البيولوجية فلها تأثير بلا نهاية على مصير الحضارة، فانخفاض أو ارتفاع عدد البشر وازدهار أو تدهور الصحة العامة، وانطلاق وازدهار أو تدهور الاقتصاد أو العوامل التكتيكية تنعكس عبر البنيان الثقافى، كما تنعكس عبر البنيان الاجتماعى والاقتصاد السياسى" (بروديل، ٢٠٠٧، ١٤).

ولقد ظهرت إرهابات المعرفة المادية "عند أرسطو، فأرسطو أول من تحدث عن قدم المادة وأزليتها وأسبقيتها على الفكر، وجميعهم عرضوا الفكر باعتباره انعكاساً للواقع المادى الذى أفرزه... وحاول أن يكتشف العلاقة بين القياس المنطقى، والبرهان الرياضى، وفضن إلى ذلك، فجوهر القياس عنده مأخوذ من التفكير الرياضى، بل إن القياس فى مضمونه ليس إلا إحدى مراحل البرهان الرياضى" (زناتى، مرجع سابق، ١٠١).

و من الأنصاف أن نعترف بسبق ابن خلدون للماركسية في تفسيرها للمادى للتاريخ ولكن من منظور إسلامي ، لا من منظور الاتحاد كما ترى الماركسية ، حيث أكدت النظرية الخلدونية على أن الاقتصاد يؤثر على الحالة الاجتماعية كذلك " يؤثر على الحالة السياسية ، فالملك لا يمكن في نظر ابن خلدون أن يقيمه أى شعب إذ لابد لمن يقيم الملك أن يكون على درجة معينة من التقدم الاقتصادي ، فالبدو لا يقيمون دولة حتى الفتوحات وما تحدثه في مجرى التاريخ جعل لها سببا اقتصاديا ، ففى نظره أن الشعوب التى تقوم بالفتوحات هى الشعوب الأقل تقدما والتي تتشوق إلى امتلاك الأراضي الواسعة لأنها لا تمتلك إلا القليل " (النشر ، ٢٠١٢ ، ١٥٢) .

وترى الدراسة أن هناك نقطة التقاء بين ماركس وهيغل ، تتمثل فى التناقض والتعارض ولكن من ناحية أخرى نرى هيغل يؤكد على أن " كل ما يحصل من تغير فى العالم المادى الحقيقى إنما هو مجرد انعكاس لا إرادى لتقدم وتطور (روح العالم) ، أما ماركس فقد أكد حقيقة العالم الخارجى وبين أن المثل العليا والأفكار عند بنى الإنسان ، إنما هى نفسها نتاج البيئة الاقتصادية المادية وما يحصل فيها من تغير ، لذلك ليس لها وجود خاص بها ، وإن صراع الطبقات لا يحصل فى عالم الأفكار كما ادعى هيغل وإنما فى عالم أحوال الناس الواقعى ، بواسطة ما يحصل فى الكيان الاقتصادى للمجتمع من تغير " (المرجع السابق ، ١١٢) .

وتتلخص النظرية المادية فى أن عملية الانتقال التاريخى " تتم من نظام اجتماعى لآخر ، فى ظهور مجتمع يضم عددا من المتناقضات ، تعقبها سلسلة من أعمال الضبط والتعديل ، تؤدى إلى اختفاء هذه المتناقضات ويتكون تطور المجتمع البشرى من عمليات جدلية ثلاث : أو لاها استمرار ظهور المتناقضات فى التفاعل بين الإنسان والطبيعة ، وتبدأ العملية الجدلية الثانية بظهور تناقض بين القوى الانتاجية الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة ، يعرقل القوى الانتاجية فى أول الأمر ، ثم يزول حين يتحقق التطابق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة وتبدأ العملية الجدلية الثالثة بظهور تناقض بين علاقات الانتاج الجديدة - أى الأساس الاقتصادى الجديد - وبين البنیان العلوى القديم ، هذا التناقض الذى يعيق فى أول الأمر مولد الأساس الاقتصادى الجديد ونموه ، يستبعد حين يتمشى البنیان العلوى معه ، هذه العمليات الجدلية الثلاث مجتمعة ، تكون التطور الاجتماعى التاريخى للجنس البشرى " (الأخاوى ، ٢٠٠٣ ، ٩٢ - ٩٣) . وبهذا فحركة التاريخ تقوم على عملية تناقضات فى العلاقات الانتاجية التى سرعان ما تنسجم وتتوائم فيما بينها فيصير التقدم فى القوى الانتاجية هو فى النهاية حجر الزاوية للتقدم التاريخى بكلية .

الماركسية والفلسفة الجدلية المادية

إن الماركسية تعتمد على منهج (الديالكتيك) ، والديالكتيك يعنى الجدل أو المناظرة ، وكان اليونانيون يعنون بهذه اللفظة : فن الوصول إلى الحقيقة من خلال النقاش عن طريق كشف التناقضات فى أحوال الخصم ودحضها ، وتعتمد " الجدلية على فكرة محددة هى " أن المجتمع البشرى يتطور بسلسلة من التناقضات التى تشمل جميع مناحى الحياة : السياسية ، الاجتماعية الاقتصادية ، والثقافية والفنية " (زنانى ، مرجع سابق ، ١٠٦)

يقول ماركس : " إن أسلوبى الديالكتيكى لا يختلف عن الديالكتيك الهيغلى وحسب ، بل هو نقبضه المباشر ، فهيجل يحول عملية التفكير التى يطلق عليها اسم الفكرة حتى إلى ذات مستقلة إنها خالق العالم الحقيقى ويجعل العالم الحقيقى مجرد شكل خارجى ظاهرى للفكرة ... فمن المعالم الأساسية للأسلوب الديالكتيكى الماركسى أنه على العكس من الميتافيزيقى ، لا يعتبر الديالكتيك الطبيعة تراكما عرضيا من الأشياء ، أو الظواهر ، لا ترتبط إحداها بالأخرى ، أو منعزلة ومستقلة ، بل يعتبرها كيانا كليا مرتبطا ارتباطا لا ينفصم تكون فيه الأشياء والظواهر مرتبطة ارتباطا عضويا " (المرجع السابق ، ١١٠) .

ويمكن القول إن التفسير المادى للتاريخ " يبرز الدور الهام للإنسان فى نشاطه المادى الملموس فى حياته إلا إن هذا التفسير ليس شاملاً ، فهناك العديد من القوى غير الاقتصادية التى تعمل وتؤثر فى طبيعة الأنظمة الاجتماعية السائدة ، مثل الحوافز الدينية والبيئة الجغرافية والذكاء الإنسانى ..ولا ينبغى أن نغفل هذه القوى ونعتبرها عوامل ثانوية منبثقة عن القوى الاقتصادية" (الجيار ، ١٩٧٤، ٢١). وبذلك يمكن اعتبار العامل الاقتصادى جانباً واحداً من جوانب التطور التاريخى ، وليس العامل الوحيد .

ومن أبرز ما قاله النقاد فى النظرة المادية للتاريخ " أنها تعتقد أن أفكار واتجاهات عصرها إنما هى نتاج مرحلة التطور الاقتصادى التى تم الوصول إليها ، ولذلك لا يوجد قانون مطلق أو أخلاق مطلقة فى هذا العالم ، وإنما هذه كلها انعكاسات لإسلوب الإنتاج " (زنانى ، مرجع سابق ، ١١٢) . فهى تنكر الدين بل تقول عنه إنه أفيون الشعوب ولاشك أن طريق الخلاص للجميع (الشرق والغرب) يتجلى فى أن يكون الدين هو منهج الحياة الكلى الذى تتحرك فى إطاره وتتمو أنواع النشاط الإنسانى التى تفسح عن حقيقة الخلافة التى تعنى القيام على شؤون هذه الأرض واستثمارها فى حدود منهج الله .

فمن رواد الماركسية (حنا) الذى أقصى العوامل " القومية والسياسية والدينية من حركة التاريخ ليقول : ولا تكون مجحفين على الدين إذا قلنا مستندين إلى وقائع تأريخية ثابتة .. إنه ليس طقسية الدين وحدها كانت العائق فى تقدم الحضارة .. بل الدين نفسه كان هو أيضا هذا العائق ، إن غالىلو.. لم يحكم من قبل الطقسية اللاهوتية بل حكم عليه من قبل العقيدة الدينية بالذات " (حنا ، ١٩٥٨ ، ٢٨) .

ومن ناحية أخرى نجد " فى هذه النظرية تناقضاً خطيراً ، حيث لا يرى ماركس شيئاً أبدياً ومن ناحية أخرى يعرض فكرته عن التاريخ على أنها مطلقة ، وهذا تناقض لم يستطع أحد من تلامذة ماركس أن يزيله فنحن إذ نعتقد أن فلسفة عصرها ناتجة عن البيئة المادية له ، فهذا ينطبق أيضا على الماركسية نفسها " (خليل ، ١٩٧٥ ، ٦٠) حيث إن أفكار ماركس تنطبق على عصره فقط وليست على العصور الأخرى .

ويرى أحد الباحثين أن أهم نقاط النقد الموجهة إلى نظرية التفسير المادى تتمثل فى " غموض مفهوم التغيير (التحول الاقتصادى) ، ولا يمكن القول بما قالت بالفصل بين الإنتاج والفكر فى مجتمع معا ، ولا يمكن القول أن صورة الإنتاج هى التى تعطى الصورة الظاهرة لنظام المجتمع وفكره .. كما أن العامل السياسى أقوى وأرسخ من العامل الاقتصادى " (بدوى ، مرجع سابق ، ٥٣) .

ويعبر أحد الفلاسفة عن قصور التفسير المادى بقوله : " إذا صح فى العقول أن التفسير المادى يمكن أن يكون صالحاً فى تحليل بعض الظواهر التاريخية الكبرى وبيان أسباب قيام الدول وسقوطها ، فإن هذا التفسير المادى يفشل فشلاً ذريعاً حين يرغب فى أن يعلل وحدة العرب وغلبتهم على غيرهم وقيام حضارتهم واتساع رقعتهم وثبات أقدامهم . فلم يبق أمام المؤرخين إلا أن ينظروا فى العلة الصحيحة لهذه الظاهرة الفريدة ، فىرى أنها تقع فى هذا الشئ الجديد : ألا وهو الاسلام " (الجندى ، ١٩٨٦ ، ٢٢) .

وترى الدراسة أنه يؤخذ على الماركسية قولها بحتمية القوانين الاقتصادية " وظنها بأن التصنيع أولاً ثم الاشتراكية تجيء بعد ذلك لزوماً ... إذ ظهرت اشتراكيات كثيرة فى بلدان كثيرة ثم أعقبتها حركات التصنيع ، أما الخطأ الثانى فهو فى حساباتها أن التحول (محتوم) أرادته الناس أم لم يريدوه ؛ والصحيح .. هو أن هذا التحول مرهون بأن يختاره الناس لأنفسهم ويريدوه ليعملوا على حدوثه " (نجيب محمود ، ١٩٩٣ ، ٢٣٨) . فبالتالى كان التحول أمراً محتوماً : لتستريح الأمة العربية فى تواكلها التقليدى وتراخيها بعد طول مجد وتاريخ ، لكن التحول مرهون بالأخذ بالأسباب ، والجهود المصنوية الهادفة .

ثم إن القول بأن حركة المجتمع والتاريخ محكومة بقوانين حتمية نابعة من طبيعة المراحل التى يمران بها " وطبقاً لمراحل جدلية مختلفة تتفق ومقتضيات الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية، وبناء على أصل تصارع الطبقات، الذي تجعله المادية التاريخية القانون الذي يوجه حركة المجتمع والتاريخ.. فإن هذه النظرية لا تنطبق على المجتمع الإسلامي على الرغم من أنه منقسم إلى فئات وتجمعات صغيرة ذات مصالح مختلفة واهتمامات متباينة، لكن العلاقة بينها ليست بالضرورة تصارعية.. فملاحم المجتمع المديني الأول كانت الفروق الاجتماعية والطبقية واضحة لكن العلاقة بين طبقات المجتمع المديني الأول لم تكن تصارعية" (البدور، ٢٠١١، ٤٨).

فالناس جميعهم شركاء في عملية التغيير والقرآن الكريم خاطب الناس ولم ينظر إلى طبقاتهم أو عنصريتهم أو أي خصوصية بينهم. والتميز بينهم بالتقوى والإيمان فحسب. ويمكن القول أن فلسفة ماركس "زادت الأمور سوء، إذ باعدت ما بين الإنسان وبين الاستقرار النفسي والروحي بعدا شاسعا، فانزعجت منه عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر، وأفقدته الثقة بالقيم الأخلاقية التي ظلت منذ عرف تاريخ الإنسان حتى الآن المعتصم الذي تلوذ به الجماعات لضمان أمنها الجماعي، وقامت للشيوعية الحديثة أول دولة في العالم، واستطاعت أن تحسن معيشة أبنائها عما كانوا عليه من قبل ولكنها لم تستطع - ولن تستطيع بفلسفتها المادية - أن تنقذ أبنائها من كل أنواع القلق والمخاوف النفسية والاجتماعية" (السباعي، ١٩٩٨، ٧).

لقد جحد ماركس "جميع نواحي البشرية غير الناحية الاقتصادية، ولم يعر غيرها شيئا من العناية ولم يقيم للدين والأخلاق والروح والقلب وحتى العقل وزنا وقيمة، ولم يعترف أن واحدا منها كان عاملا من عوامل التاريخ، وأن جميع الحروب والثورات في التاريخ لم تكن إلا ثارا لبطن من بطن وجهاد في سبيل تنظيم جديد للنظام الاقتصادي وطرق الانتاج الصناعي" (الندوي، ١٩٧٧، ٢٠٩).

كما رأى ماركس أن الحروب الدينية لم تكن "إلا حرب الطبقات الاقتصادية، استأثرت إحداها بموارد الثروة ووسائلها وطرق الإنتاج، واجتهدت الأخرى في أن تنافسها وتتناول قسطها، أو أن تنظمها من جديد، فوقع الحرب ويجب أن تكون كذلك في رأيه (بدر واحد والأحزاب والقادسية واليرموك) ووقائع ومعارك حفظها التاريخ" (المرجع السابق، ٢٠٩). ولكن الباحث يرفض بشدة تلك الرؤية الماركسية المحايدة للصواب والعقل والشرع، فالغزوات النبوية لم يكن هدفها الأول اقتصادي وإنما عقدي (نشر الدين الإسلامي).

هيجل والتفسير الاقتصادي للتاريخ

وكما قدم هيجل تفسير مثاليا عقلانيا للتاريخ، فإن له تفسيراً اقتصادياً أيضاً، مؤكداً على أهمية العامل الاقتصادي في حركة التاريخ، حيث قال: "لا ينبغي أن نغالي في تأكيد شأن الطبيعة، ولا أن نهون من شأنها، فمن المؤكد أن جو (أيونيا) المعتدل قد أسهم في إضفاء الصفاء والرقّة على أشعار هوميروس، ولكن هذا الجو وحده لا يخلق لنا شعراء من طراز هوميروس، كما أنه لا يظل يأتي بمثلهم" (هيجل، ٢٠٠٧، ١٥٧-١٥٨).

لذلك وجد هيجل أنه "في المنطقة المتجمدة والمنطقة الحارة لا يوجد الموقع المحلى المناسب لظهور شعوب التاريخ العالمي؛ ذلك لأن الوعي المستيقظ يظهر محفوقاً بالمؤثرات الطبيعية وحدها وكل تقدم له انعكاس الروح على نفسها في مقابل الطبيعة المباشرة.. فالطبيعة هي وجهة النظر الأولى التي يستطيع منها الإنسان أن يظفر بحريته داخل ذاته" (المرجع السابق، ١٥٨).

مونتسكيو والتفسير الاقتصادي للتاريخ

لقد ظهر في العصر الحديث مفكرون يرون أن العامل الجغرافي والاقتصادي له علاقة وثيقة بأخلاق الناس، ومن أبرز هؤلاء (مونتسكيو) في كتابه روح القوانين الذي بين فيه "أن الطبيعة الاقتصادية والجغرافية ولاسيما المناخ عامل أساسي في حياة الأمم وله علاقة وثيقة بطابع كل أمة وشرائعها ونظامها الاجتماعي والسياسي، بما يعنى أن الجغرافية لها دور كبير

في توجيه التاريخ .. فللمناخ له دور في تحديد سياسة الدولة إذ إن المناخ الحار يقود الإمبراطوريات والممالك إلى الإستبدال" (النشر ، مرجع سابق ، ١٦٠) .

ولقد أكد المعنى السابق أحد الباحثين بقوله : " لقد حدد مونتسكيو العوامل التي تشكل قوانين الدولة وشكل الحكومة وشخصية الأمة فيردها إلى عوامل طبيعية ..جغرافية اقتصادية ... إذ يختلف الناس في مختلف الأقاليم تبعا لعوامل المناخ وطبيعة الأرض والموقع ..؛ ذلك أن للمناخ أثرا على كل أجزاء الجسم الإنساني وما به من عصابات وإفرازات ، ومن ثم يتشكل مزاج الإنسان وأخلاقه وعاداته وطباعه ، فحيوية الناس في المناطق الباردة غيرها في المناطق الحارة ، وقد ترتب على ذلك كثير من الأنظمة الاجتماعية ذات الطابع الخاص في المناطق الحارة ، كتعدد الزوجات وتحريم الخمر وحجاب النساء ...إن حالة القحط قد أدت بالتتار إلى كثرة الحروب والتعطش للدماء والتدمير ، بينما تميل القبائل العربية إلى الحرية وإن عانت من القحط أيضا (صباحي ، ١٩٩٠ ، ٨٥) .

ولكن يلاحظ أن آخرين انتقدوا هذه الفكرة متعللين بأن التفسير الجغرافي والاقتصادي يجعل الإنسان كالنبات والحياة الإنسانية ليست كالحياة النباتية ، ومن هؤلاء كولنغود في كتابه فكرة التاريخ .. وهذا ما يراه الباحث أيضا ولكن من الانصاف أن لا نتجاهل دور العوامل الجغرافية والاقتصادية تماما في حركة التاريخ لكنها ليست العوامل الوحيدة الدافعة لحياة المجتمعات والشعوب .

ابن خلدون والتفسير الاقتصادي (المعتدل) للتاريخ

لقد ربط العلامة ابن خلدون الاقتصاد بالتاريخ فقال : " إن خلق السودان على العموم الخفة والطيش وكثرة الطرب ، فتجدهم مولعين بالرقص على كل توقيع ، موصوفين بالحمق في كل قطر ... وتقرر أن الحرارة مفضية للهواء والبخار ، مخلخلت له ، زائدة في كميته ، ولهذا يجد المنتشى من الضرح والسرور ما لا يعبر عنه ... ولما كان السودان ساكنين في الإقليم الحار واستولى الحر على أمزجتهم ، وفي أصل تكوينهم ، كان في أرواحهم من الحرارة على نسبة أبدانهم فتكون أرواحهم .. أسرع فرحا وسرورا وأكثر انبساطا ويحيى الطيش على إثر هذه " (ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٣٩٧) .

لقد طور ابن خلدون فكرة تأثير العامل الاقتصادي في الإنسان " إذ تبني بداية القول بتقسيم الأرض إلى أقاليم مناخية ثلاث حارة وباردة ومعتدلة ، ورتب على ذلك آثارا ذات علاقة أكثر وضوحا مع الإنجازات الحضارية للمجتمعات البشرية ومسيرتها البشرية " (النجار ، مرجع سابق ، ١٥٩) .

إن دراسة التفسير الاقتصادي للتاريخ لدى علماء المسلمين من الأهمية بمكان " وذلك لإبراز أهمية الفكر الإسلامي في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية ، مبنية على القيم والأخلاق الإسلامية والتعرف على الابتكارات والتنظيمات الاقتصادية التي ظهرت في العالم الإسلامي ، وما يسود المجتمعات الإسلامية من تناقضات بين الفكر والتطبيق ، فالفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية مظهران مهمان في حياة المجتمع ، ودراستهما تعد بحق من الوسائل التي تعين على التعرف على كثير من الأفكار في ميادين العلوم الاجتماعية " (الزيان ، ١٩٨١ ، ٥) .
تتضح ملامح نظرية ابن خلدون الاقتصادية في تفسير حركة التاريخ من خلال النقاط التالية :

١ - العامل الاقتصادي واستقرار الدولة

لقد أكد ابن خلدون على أهمية الاقتصاد في بناء المجتمعات بقوله : " الدول المستقرة كثيرة الرزق بما استحکم لهم من الملك ، وتوسع من النعيم واللذات ، واختصوا به دون غيرهم من أموال الجباية فيكثر عندهم ارتباط الخيول واستجادة الأسلحة ، وتعظم فيهم الأبهة الملكية ، ويفيض العطاء بينهم من ملوكهم اختيارا واضطارا ؛ فيرهبون بذلك كله عدوهم

" (ابن خلدون، مرجع سابق، ٢٩٩). ولكن قد يكون لقوة الاقتصاد سلبيات تؤدي إلى المجتمعات، وانهايار الحضارات .

٢- الترف الاقتصادي وتأثيره التاريخي

ولقد تحدث ابن خلدون عن عامل (الترف) كعامل اقتصادي قد يكون سبباً في إبادة الأمم فالترف " أهم معول مؤدى إلى انهيار الدولة، فذلك لما يلزم عن الترف من فساد الخلق، إن عوائد الترف تؤدي إلى العكوف على الشهوات وتثير مدمومات الخلق؛ فتذهب عن أهل الحضرة طباغ الحشمة، ويقذعون في أقوال الفحشاء، فضلا عن أن الترف يذهب خشونة البداوة، ويضعف العصبية والبسالة، حتى إذا انغمسوا في النعيم أصبحوا عبالا على الدولة، كأنهم من جملة الولدان المحتاجين إلى المدافعة عنهم، فالترف مفسد لبأس الفرد ولشكيمة الدولة، والترف مفسد للخلق بما يحصل للنفس من ألوان الفساد والسفه، والترف مظهر لحياة السكون والدعة، ودليل ميل النفس إلى الدنيا والتكالب على تحصيل متعها؛ حتى يتفشى الخلاف والتحاسد، ويفت ذلك في التعاضد والتعاون، ويفضى إلى المنازعة ونهاية الدولة " (صباحي، مرجع سابق، ١٤٩).

ويقول " وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا إنه في المقدار الضروري، لا في الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات واللذات ودواعيها، فعوائدهم في معاملاتهم على نسبتهم وما يحصل فيهم من مذاهب السوء ومدمومات الخلق، بالنسبة إلى أهل الحضرة أقل بكثير، فهم أقرب إلى الفطرة الأولى، وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الملكات بكثرة العوائد المدمومة وقبحها " (عبد المولى، ١٩٨٩، ٣٩). وهذا هو الغالب، فعن ابن عمر، قال النبي ﷺ: (ألا أبشركم يا معشر الفقراء أن فقراء المؤمنين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم خمسمائة عام) (ابن أبي شيبة، ١٣٧/٨).

المحور الثالث: الوظائف الاقتصادية للتاريخ

إن العلاقة بين علم التاريخ والبناء الاقتصادي للمجتمع علاقة قوية " بل إن الصلة بين النمو الإنساني والاجتماعي وبين التقدم في الثروة مترابط، فالثروة والقوة في حاجة دائما لما يحسن توجيهها ويقوم استخدامها، ويقرنها بإرادة الخير، وما أكثر الأغنياء والأقوياء الذين دمر حياتهم وحياة من حولهم قلة بصرهم الإنساني، وتدهورهم الخلقى، وما هم عليه من العمى الاجتماعى ومثال ذلك: ألمانيا كانت متفوقة في مجال العلم والتكنولوجيا والقوة والثروة في عصر هتلر ولكنها انهارت تماما؛ بسبب جهل زعميها وقادتها بالقيم الإنسانية والفهم الإنساني والاجتماعى وعدم قدرتهم على القراءة الصحيحة لتعاليم الدين، ودروس الجغرافيا والتاريخ " (جامل، مرجع سابق، ١٤).

كذلك فإن التاريخ يمثل مصدرا للوعي بمصادر اقتصاد الدول الأخرى " فمن الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجية لإقامة بنيانها الاقتصادي بل والسياسى .. إسرائيل فالمعونات الأمريكية لإسرائيل لا تنتهي اقتصاديا وعسكريا، كذلك أجادت الحركة الصهيونية استثمار ما حدث لليهود في الحرب العالمية الثانية على يد هتلر والنازية وضخمت ما حدث وأصبحت كلمة (هولو كست) أشبه بالسوط الذي تجلد به الصهيونية كل يوم الضمير الغربى وتبتر باستخدام الدول الأوروبية " (سعودى، ٢٠١٠، ٩٠).

ويزخم العالم الإسلامى بالمشكلات الاقتصادية، والتي تحتاج إلى توعية بها " فالإتخلف الذى هو نقص فى الوسائل على الصعيد الاقتصادى ... انتصرت الصين الشعبية انتصارا كاسحا فى هذا الجانب، فقد كان يفرض عليها الخيار بين (الصنع والشرء) ولكنها لم تنتصر عليه ذلك الانتصار إلا بما قامت به من ثورة ثقافية وتوعية ترويجية " (ابن نبى، ٢٠٠٠، ٣٩).

وما أكثر البلاد التى فى عصرنا الحالى، والتي لا تنقصها الثروة ولا علوم الإنتاج وتكنولوجياه ومع ذلك فهى فقيرة ومتخلفة بسبب جهلها بفلسفة تاريخ تطور الامم، ونتائج

الانحراف عن اتجاه القيم والأخلاق واحترام القوانين وقيم الدين . من الأهمية بمكان أن نستلهم القيم التربوية في الميدان الاقتصادي من تاريخ القصص القرآني حيث عرض القرآن الكريم لقضايا تاريخية لأهم سابقة، قد أصابها التأخر الاقتصادي، بعدما كانت في رغد العيش وسمو الاقتصاد، مبينا لمبررات ذلك، كما حدث لمملكة سبأ .

لا شك أن دراسة التاريخ الاقتصادي تعين على فهم الحقائق الاقتصادية، كظروف الإنتاج من موارد متاحة أو درجة معينة من المعرفة الفنية، وعلاقات الإنتاج والتوزيع وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات .

وتتجلى أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي من أن " الإنسان كائن تاريخي، لا يفهم حاضره إلا من خلال دراسة تاريخه، كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتاريخه التاريخي . ومن هنا كانت أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة، وفي ضوء هذه الحقيقة نجد أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعدنا على مزيد من الفهم " (البيلواي، ١٩٩٥، ١٥) .

ويعد علم الاقتصاد من العلوم المفيدة للدراسات التاريخية فهو " يعين على فهم ودراسة وكتابة التاريخ ذلك أن العوامل الاقتصادية أثبتت على مر التاريخ أنها ذات أثر فعال في سير الأحداث التاريخية التي مرت بها الأمم، يتجلى ذلك في أثر الرخاء الاقتصادي في النشاط السكاني والتطور الحضاري في المجالات السياسية والاجتماعية، وعلى العكس فالتدهور الاقتصادي له تأثير مباشر على استقرار الحكومات .. وتدهور النشاط العمراني والحضاري " (عرفة، د.ت، ١١٩) .

إن التاريخ يوقفنا على من يتصدون لأي حركة تقدمية إلى الأمم، لأنها تعرقل تقدمهم الاقتصادي إنهم يسعون " لإيقاف المجرى أو إعادته إلى الوراء، أولئك هم الرجعيون .. فمنهم من ارتضى بما ينعم به من خيرات ومن نفوذ بارز، أو مصلحة قائمة، فهو يخشى أي تبدل أو تغيير، إذ يرى فيه خطرا على نعمه وخيراته وخسرانا لنفوضه ومصالحه، إن موقف هؤلاء إزاء الحركات الإصلاحية أو النهضة التحريرية ظاهر بين في خلال التاريخ، كما أن من الظاهر اليقين أيضا أنهم إن استطاعوا أن يحتفظوا بمكانتهم ويحموا مصالحهم زمانا فإنهم لا يستطيعونه أبدا، وأنهم أن تمكنوا من الوقوف في وجه التاريخ المتبدل والحياة المتطورة فلحين محدود وأمد محصور " (زريق، مرجع سابق، ١٨٢) .

إن الكثير من الحركات التاريخية كان مبعثها العامل الاقتصادي، ففي عهد أبي بكر الصديق " ارتد عدد قليل من المتمردين عن الإسلام كدين، بل مضوا ينشئون أديانا قبلية موازية، غير أن القضية التي أثارها الغالبية العظمى من المتمردين كانت هي دفع نصيب الحكومة المركزية في المدينة من الزكاة وهي الضريبة الإسلامية الخاصة التي انضردت الشريعة بفرضاها على الثروة والإيراد " (منصور، ١٩٩١، ٦٢) .

ويمكن القول إن الباحث التاريخي " الذي يتصدى للكتابة في الموضوعات الاقتصادية لا يقف عند رصد الظاهرة الاقتصادية من انخفاض في الناتج القومي للحكومات وبالتالي دخل الأفراد فضلا عن قلة الإنتاج وندرة السلع، بل إن عليه القيام بتحليل هذه الظواهر للوقوف على أسبابها ونتائجها التي تتجلى في معاناة أعداد كبيرة من السكان، وعدم القدرة على إشباع متطلباتهم الأساسية المادية وغير المادية " (زريق، مرجع سابق، ١٢٠) وعلاقة كل ذلك بالبيئة الجغرافية والاجتماعية .

فدراسة الجوانب الاقتصادية " والجغرافيا السياسية .. هي تحليل عناصر القوة والضعف للدول وتشخيص أعراضها وسبل أغوارها وأبعادها في سبيل الوصول إلى تقييم الوزن السياسي للدولة، على أساس أن كل دولة تتكون من عناصر مختلفة، طبيعية وبشرية واقتصادية، وتتفاوت مستوى الدول على منحنى القوة، باعتبارها نتيجة أوضاع جغرافية واقتصادية وتاريخية وحضارية، وهي تعرف بالقوة الشاملة، وعلى ضوء دراسة تلك المقومات يمكن تقييم الدول، وتفسير العلاقات بينها وبين بعض على أسس جغرافية اقتصادية " .

(burg and others ، 1957، P.4). ويمكن الوقوف على أهم الوظائف الاقتصادية للتاريخ على النحو التالي:

١- دور التاريخ في فهم البيئة واستثمارها

إن السلوك الإنساني هو حصيلة التفاعل بين الطبيعة الإنسانية والظروف البيئية المختلفة وعندما يتعدل سلوك الفرد من خلال خبراته الماضية، فإن هذا "التغير الذي حدث في داخل الفرد هو وسيلة لتعديل الظروف البيئية عن طريق العمل" (النجيحي، ١٩٦٧، ٢٥٣).

فمما لا شك فيه أن دراسة التاريخ لها دور في تنمية فهم الإنسان لبيئته، وتحقيق هذه الوظيفة من خلال تفاعل الإنسان مع البيئة واستغلاله لثرواتها، ومعرفة طبيعتها، فلا يمكن تجاهل الظروف الطبيعية في تغيير مجرى التاريخ.

إن علم الجغرافيا يحلل البعد المكاني للموقف التاريخي "فعلما توجد مشكلات اجتماعية إلا وللبيئة أثر فيها، حتى الأحداث التاريخية الكبرى كانت أثرا لتغيرات حدثت في البيئة، كهجرة المصريين القدامى في الصحراء الغربية، وهجرة العرب إلى أقطار الشرق الأوسط وانهزام نابليون بونابرت في روسيا، وانهزام هتلر في نفس المكان بعده، بما يزيد على قرن وربع قرن من الزمن، كلها أحداث تاريخية وإنسانية ذات أثر عميق وكلها كانت نتيجة أحوال جغرافية في البيئة وأزممتنا الاقتصادية الحالية لا تفهم إلا بدراسة جغرافية وشاملة للأرض والسكان والأسواق العالمية" (جامل، مرجع سابق، ٢٣).

فلا يمكن تجاهل العامل الاقتصادي والجغرافي في حركة التاريخ، فبسبب "البحر المفتوح تعرضت مصر والشام للموجات الأفرنجية المتبربرة أيام الحروب الصليبية، وما قبلها وما بعدها مما أدى إلى تدمير مراكز الحضارة العربية، التي إن سلمت من موجات البر لم تسلم من موجات البحر بحكم طبيعتها الجغرافية السهلية المفتوحة، التي تفتقر إلى الموانع والحواجز الجغرافية الحصينة، التي يمكن أن تحميها من غائلة هذه الموجات المكتسحة ومن تسلل أو هجرة العناصر الغربية الدائمة التسرب إلى الوطن العربي، إن لم يكن بفعل الغزو، فبفعل الهجرة المتتابعة للسكن والعمل والالتجاء ثم السيطرة" (الأنصاري، ١٩٩٨، ١١٤).

وتتضح وظيفة التاريخ البيئية والاقتصادية من خلال "نظرية التحدي والاستجابة التي وضعها توينبي والتي تؤكد مدى فهم هذا المؤرخ لتفاعل الإنسان مع بيئته، والتحدى لم يكن في كل الأحوال سلبيا، بمعنى أن يأتي ذلك التحدي بالضرر على الإنسان، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون الاستجابة سلبية، فحين عرف الإنسان طوفان الأنهار كانت الاستجابة لذلك بالتفكير في إقامة السدود، وحين تمثلت التحديات في الحروب والدمار، بدأ الإنسان يفكر في السلام وحين كانت التحديات متمثلة في الجوع فكر الإنسان في البحث عن طعام.. ومن ثم كان لتلك النظرية دورها في فهم تطور البناء الحضاري للمجتمعات البشرية" (النبراوي، ١٩٩٦، ٢٤).

كذلك فإن التاريخ يبرز أهم العوامل تأثيراً على البيئة ومجريات الأمور " فالعامل الاقتصادي كان من بين العوامل الهامة التي أدت إلى اندفاع العرب - عند ظهور الإسلام - من شبه الجزيرة التي يغلب على أكثرها الطبيعة المجدبة، إلى سهول العراق الفسيحة وربوع الشام المورقة، ويرجع ثراء الممالك والبنادقة وقوتهم في أثناء العصور الوسطى إلى مرور التجارة العالمية بأراضيهم... وكذلك نجد أن الانقلاب الصناعي في أوروبا في القرن الثامن عشر نتيجة للمخترعات الحديثة، قد أحدث ثورة في النظم الاقتصادية، مما أملى على دول أوروبا الغربية سياسة التوسع والاستعمار للحصول على المواد الخام ولإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الصناعية" (الزناطي، مرجع سابق، ٦٦-٦٧).

وترى الدراسة أنه نظراً للتطور التقني المتزايد وما يترتب عليه من تلويث البيئة، وإخلال بالتوازن البيئي، فإن منهج التاريخ يمكن أن يوجه بحيث يخدم الاتجاه الداعي إلى

تضمن التربية البيئية فى المناهج الدراسية ، إذ إن التاريخ يتضمن مادة مناسبة تفيده فى ترسيخ هذا الاتجاه .

٢- دور التاريخ فى مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة

حيث تفترض العولمة الاقتصادية ، التى هى أكثر وضوحاً الآن ، أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة ، تحركه قوى السوق التى لم تعد محكومة بحدود الدولة القومية " وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات ، وتفترض هذه الشركات أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود اقتصادية أو سياسية أو جغرافية .. وهنا يبرز دور مناهج التاريخ المهم فى إلقاء الضوء على التكتلات الاقتصادية الكبيرة وكيفية مواجهة التغيرات الاقتصادية للقرن الجديد وإبراز العلاقة بين الاقتصاد والنواحي السياسية والحضارية " (بدوى ، مرجع سابق ، ٨٦) .

فالتاريخ يساهم فى التوعية بمخاطر العولمة الاقتصادية ، ومن ذلك ارتباط " النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية ، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئى ، الذى يتمثل فى توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث ، هذا فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة ، التى تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ، ولم تجد وطناً لها أفضل من البلدان النامية ، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها " (الجمل ، ٢٠٠٧ ، ٨٤) .

٣- دور التاريخ فى تنمية القيم الاقتصادية

يمكن من خلال مادة التاريخ أن نربى النشء على القيم الاقتصادية ، مثل الاعتدال فى الاستهلاك وحسن التعامل مع السوق ، وتقدير قيمة الادخار ، والمحافظة على الموارد وتنميتها ، وتنمية قيم الجمال البيئى ، كما يمكن تربية النشء على الرغبة الصادقة فى العمل بشتى الوسائل لتحقيق الرفاهية والتقدم البشرى .

ويؤكد المعنى السابق أحد الباحثين بقوله : " وتوضح فائدة القصص التاريخية كأسلوب هام تستطيع المعلمة عن طريقه بناء أسس القيم الاقتصادية لدى الطفل ، فمثلاً تستطيع المعلمة أن توظف القصة لتوضيح أهمية قيمة الادخار ، عن طريق سرد قصص لحيوانات تدخر طعامها مثل النملة والسنجاب .. أو أن تروى القصص التى تؤكد قيمة العمل وضرورته .. أو أن تعرض صوراً غير مرتبة للأعمال التى يقوم بها أحد أصحاب المهن ، التى تتطلب ترتيباً معيناً لأدائها ثم تطلب من الأطفال ترتيب الصور للوصول إلى مراحل العمل بطريقة صحيحة ، ثم إعادة سردها على شكل قصة " (الحمود ، ٢٠١٠ ، ٨٣) . ويمكن تنمية جميع القيم الاقتصادية بنفس الطريقة .

وترى الدراسة أن تنمية القيم الاقتصادية لا يتم بين عشية وضحاها ، بل إنها تتأصل فى نفوس النشء عبر السنين والأعوام (التاريخ) ، وذلك من خلال التربية الأخلاقية التى تعد المصدر الأول للسلوك الاقتصادى ، فمنذ نعومة أظفار الأبناء ، فإنهم يربون على قيمة الصدق والأمانة والاعتدال والقناعة والوفاء وحسن المعاملة والسماحة والبشاشة ، كما يحذرون من السلوكيات الاقتصادية المنهى عنها شرعاً ، والتى منها الاسراف والتبذير والانفاق الترفى البذخى والغش والتدليس ، وكل صور الاعتداء على أموال الناس .

٤- التاريخ وتصحيح المفاهيم الاقتصادية الخاطئة

إن التاريخ يعد مقوماً وضابطاً لمسار العقل ومفاهيمه الأساسية ، والتى منها المفاهيم الاقتصادية ، وتوضح تلك الوظيفة العقلية للتاريخ من أنه ينمى لدى الفرد أنماطاً عديدة من التفكير العلمى فهو من أفضل وسائل تربية الوعى الاقتصادى ، ويقول سيرت روبر " إن خير أنواع التربية ما نمى أعظم مقدار ممكن من قوى العقل ومداركه " (هرنشو ، ١٩٨٨ ، ١٣٩) .

ومما يصححه التاريخ أن المذهب الاقتصادي الإسلامي لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة " فالتقيد بأصول ومبادئ اقتصادية معينة، جاء بها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، لا يعني كما تصور البعض أن الاقتصاد الإسلامي لا يعبر إلا عن مرحلة تاريخية معينة، هي المرحلة الاقتصادية البدائية التي ظهر فيها بحيث لا يصلح لعصر اليوم، عصر الفضاء والذرة " (الفنجرى، ١٩٩٣، ٢٤-٢٥). ونجاح التجربة الاقتصادية على مدى عصور تاريخية مختلفة يؤكد هذه الحقيقة.

كما أن التاريخ يبين " أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها بل هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداؤها وصانعها، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق ثروة مادية وبناء اقتصاد متنوع، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تكوين المواطن القادر على الاسهام بجدارة في مسيرة النماء والبناء الشامل " (الجمل، ٢٠٠٧، ٧٠).

كذلك فإن التاريخ يغير القناعات الاقتصادية الخاطئة، وذلك بقراءة الحكم الاقتصادية للسابقين فهذا " سفيان الثوري يقول: الزهد في الدنيا ليس بأكل الخشن، ولا بلبس الغليظ إن الرجل ليكون عنده المال، وهو زاهد في الدنيا، وإن الرجل ليكون فقيراً وهو راغب فيها " (الجندي، ١٩٦٧، ٣٦).

وخبرات التاريخ يحتاج إليها حتى المتخصصون في الاقتصاد؛ ليتمثّنوا على صلاحية نظراتهم الاقتصادية في المستقبل العاجل أو الأجل، مسترشدين بمن سبقهم، كما أنها تشكل خلفياتهم الثقافية " فابن خلدون كان لتجاربه التاريخية وحياته العلمية والعملية وتدينه دور كبير في صياغة نظراته الاقتصادية التي ارتبطت بالعقيدة الإسلامية، والتي ساعدته في معرفة الأسباب والمسببات.. ويتضح ذلك أيضاً في استرشاده بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية.. في إثبات أفكاره المختلفة " (عبد المولى مرجع سابق، ١٣-١٤).

٥- التاريخ والمستقبل الاقتصادي

إن وظيفة الوعي التاريخي تتجلى كذلك في الاستشراف الاقتصادي للمجتمع فالتحديات الاقتصادية التي أفرزتها الظروف المعاصرة " هي من النوع الذي يتسم بضخامة الأبعاد إلى جانب الإيقاع السريع المتلاحق والتعقيد المتشابك المتداخل، وإذا كانت التنمية الشاملة المستمرة المحسوبة للمجتمع هي السبيل الوحيدة لمجابهة هذه التحديات فإن هذه التنمية في حاجة لا محيص عنها إلى توجيه يسبقها ويواكبها، ولكن هذا التوجيه لا يمكن أن يتبع نماذج جاهزة أو مسبقة، وإنما لابد أن يتناسب مع الخطوط الأساسية لهوية مجتمعنا، وهي الخطوط التي تمخضت عنها تجربتنا التاريخية بما فيها من نقاط قوة نسعى إلى تطويرها ونقاط ضعف نعمل على تفاديها.. وذلك حتى يتسنى لنا من خلال هذا العمل القائم على المعرفة الحقيقية أن نصمد أمام تحديات الفترة التي نعيشها، والتي تطل على آفاق المستقبل الاقتصادي المنظور " (عبد الوهاب، ١٩٩٥، ٢٧).

إن الوعي التاريخي " بالنهضة وصلتها بالحاضر ليس هو الوعي بتشابه المشكلات بين عصرين. إنما هو الوعي بالمشكلات في شروطها التاريخية المعيشة، ولا لئلا نكون أمام إجابات جاهزة سلفاً دون أي إعمال للفكر إذ يكفى العقل الكسلان أن يردد قول النهضة العربية طالما المشكلات هي ذاتها هي المشكلات ودون أن تقدم لنا النهضة أي درس معاصر.. إن الوعي التاريخي بالنهضة العربية يكون بفهمها وتجاوزها لا من واقع متخلف فحسب، وإنما من وعى أرقى بالعالم أيضاً وعى يغتنى باستخلاص دروس النهضة العربية وعبرها " (حجازي وآخرون، ١٩٩٩، ١٠٢). فعلى الإنسان الذي يسعى إلى القمة أن يستفيد من ماضيه جاعلاً منه قوة دافعة، تعينه على تحقيق أهدافه في المستقبل.

إن الاهتمام بالتاريخ ليس ترفاً ولا تزيدياً " بل هو من صميم مسألة النهضة الاقتصادية والخروج من عثرتنا التي طال أمدها، ذلك أن التاريخ ليس الماضي بل المستقبل، وهذه ليست

عبارة إنشائية. فإن الإنسان من حيث هو إنسان، لم يسأل عن ماضيه، بل ولم يدرك أن له ماضى إلا من منطلق إدراكه الحركة نحو مستقبل حتى حين حاول أن يلتمس شجرة نسبه.. فإنما فعل ذلك ليكون وعيه زاده نحو هدف يرمى إليه، وينشد في هذا الوعي بالماضى ما يعزز سعيه فكأنما الماضى أو التاريخ ليس خزائنة معلومات وإنما هو وعى موظف لغاية مستقبلية " (جلال، ١٩٩٥، ٣٣٤).

إن الوعي التاريخي يتصدر "أولويات الأمة التي تهتم بالنهوض الاقتصادي عاقدة العزم على الحركة نحو المستقبل، فالمستقبل هو علة التاريخ، بمعنى أن نظرة الإنسان إلى التاريخ وصورة وعيه به، رهن بالسعى نحو بناء مستقبل محدد المعالم، تحفز إليه حاجة عملية إذ بدون ذلك لا مكان للتاريخ بل لماض متوهم وبدون سعى الإنسان إلى مستقبل تحضره وترسمه ضرورات عملية وتستثيره تحديات البناء.. يكون الحديث عن التاريخ ضرباً من التحليق في الفراغ، بل لن يكون الحديث هنا عن تاريخ، بل عن ماضى أو عن التاريخ الأسطوري، إن الأمة تفكر لنفسها وبنفسها، أى يكون لها فكرها المستقل ويتوفر لها ركن من أركان الإرادة الجماعية، حين تعي ذاتها التاريخية في استجابة لتحديات مفروضة على هدى مشروع عملي مستقبلي" (المرجع السابق، ٣٠٥).

إن دراسة "تاريخ الشعوب والقادة العظام، وتاريخ المعارك التي غيرت وجه التاريخ وتاريخ الصراعات والمشاكل الدولية، التي تنعكس نتائجها على مشكلات العصر الحديث، إن لم يتفهمها التلاميذ ويتفهموا مواطن الخلاف في الماضى، فلن يتفهموا نتائجها في الحاضر، وذلك لأن الحاضر هو نتيجة تفهم أحداث الماضى، كما أن المستقبل سوف يكون نتيجة تفاعل أحداث الحاضر، والتاريخ قضايا وحلول وكل فترة هي نتيجة لقضية سابقة، وهي في الوقت نفسه مسألة لأحداث المستقبل.. فالقوانين والنظم الحكومية السائدة في المجتمع لا يمكن أن تفهم مع حقيقتها إلا في ضوء تاريخها ثم إنه لا توجد أية مشكلة من المشكلات العامة التي تهتم الناس في الحاضر لا يستطيع التاريخ أن يسلط عليها أضواء الماضى في تفسيرها وتوضيحها" (بدوى، مرجع سابق، ٧٤-٧٥).

ولقد أكد أحد الباحثين على أن التاريخ هو خبرة السابقين لاستنارة اللاحقين بهم، وذلك بقوله: "والتاريخ وعاء الخبرة البشرية، وهو العلم الخاص بالجهود البشرية، أو هو المحاولة التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضى وتستشف منه جهود المستقبل، وقد يحدث الظن أن التاريخ هو الماضى أو الأحداث التي طواها الزمن في غيابه، ولم تعد تهتمنا في قليل أو كثير، وليس هذا بصحيح، فالتاريخ يشمل الماضى والحاضر والمستقبل معا ولا يمكن الفصل بينهم، بل هو بالضبط وحدة لا تتجزأ، كالنهر الدفاق المياه المتلاحق الأمواج لا تجد في تياره فجوة، ولا ترى بين أمواجه ثغرة" (الحويبرى، مرجع سابق، ٧).

وعلى هذا "فلا يوجد في الحقيقة شيء مفاجيء في التطورات العظمى للتاريخ، ولا شيء يمكن توضيحه في الأمور الإنسانية دون الرجوع إلى الماضى، ومن هنا تظهر تظهر قيمة التاريخ وجدواه الاقتصادية، إذ هو يتضمن الأسباب التي أوجدت الرجال والشعوب والإمبراطوريات في الوقت الحاضر، ويمدنا بالوسائل الوحيدة التي تمكنا من فهم الحاضر، والأرض الصلبة التي نستطيع بها وضع الأساس لخطط مستقبلنا وتشير إحدى النصوص القديمة إلى أنه لو عرفنا شيئاً من ماضى أى جماعة من الرجال، فلن يتوفر لدينا بعض الوضوح عن معنى سلوكهم الحاضر فحسب، بل أيضاً قادراً من الإرشاد لما نتوقعه منهم" (المرجع السابق، ١٩).

ويمكن القول أن التاريخ استلهم للمستقبل الاقتصادي على ضوء السنن الربانية التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تحاي أحد، فنحن حينما نقف على السنن الإلهية والتاريخية الثابتة فإن ذلك يعد لنا نبراساً يضيء لنا الطريق المستقبلي، والمتعمق في التاريخ يقرأ ببساطة ما يحدث على وجه الأرض من أمور، ولا يخدع بسهولة، مهما تفاقت المؤامرات ومهما تعددت وسائل المكر والمكيدة، فهو وكأنه فعلاً يرى المستقبل، إنه يعرف بوضوح أين يضع قدمه، ويعرف كذلك

كيف يقود نفسه ومجتمعه وأمته ، فهو كالشمس الساطعة تنير الطريق لأجيال تتلوها أجيال ، وقد يمتد أثره إلى يوم تقوم أن الساعة" (السرجاني ، ٢٠٠٩ ، ٣).

ومهما كان من أمر " فالإنسان باعتباره كائناً اجتماعياً لا غنى له عن دراسة ماضيه أو تاريخه ، وما يتبع ذلك من ضرورة التوجه بالنظر إلى آفاق المستقبل في عصرنا الحالي المليء بالتحديات ، ومن هذا المنطلق فإن الأمة التي تسترجع أمجادها ، وتكشف عن مآثرها العلمية والأدبية .. ثم انطوت على نفسها تتغنى بما كان لها من أمجاد تعويضا لها عما تقاسيه من تخلف حاضرها هي أمة مشدودة إلى الماضي ضاع منها طريق الحاضر والنظرة الصائبة إلى المستقبل ، ويبدو الفارق واضحا بين تلك الأمة وغيرها من الأمم التي تعود إلى ماضيها لتأخذ منه الدروس التي تنهض أساسا لإفادة الحاضر ، والانتفاع بتجاربها في المستقبل لتلاحق متطلبات العصر وإنجازاته " (الحويري ، مرجع سابق ، ٢٧) .

وترى الدراسة أن مثل هذه الأمة التي تحررت من تبعية التاريخ وأغلاله الثقيلة ، وأصبح لديها رؤية اقتصادية مستقبلية تتكأ على جذور الماضي ، فإنها تنطلق بعد ذلك مبدعة ليس فحسب في ميدان الاقتصاد بل في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية ، وغيرها ، منافسة الشعوب الأخرى ومحقة التقدم والرخاء .

الخاتمة

وهكذا بعد أن تناولت الدراسة علاقة علم التاريخ بعلم الاقتصاد ، وأن الوعي التاريخ من أهم دعائم التربية الاقتصادية ، يمكن الوقوف على النتائج والتوصيات الآتية :

أولا : النتائج

- التربية الاقتصادية ضرورة من ضروريات العصر ، فالعالم يعيش اليوم أزمة اقتصادية حقيقية والتاريخ هو خير معين في ذلك ، فهو مدرسة الاقتصاد الأولى .
- إن الوعي التاريخي يعمل على التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال الاستفادة من تجارب السابقين وقراءة مخططاتهم وبرامجهم الاقتصادية .
- لقد قدم العلامة ابن خلدون نظرية تاريخية اقتصادية ، تتم على أسبقية الفكر الإسلامي في مجال الفكر الاقتصادي .
- إن مناهج التاريخ يغلب عليها الطابع النظري ، وتفتقر إلى المهارات والتطبيقات العلمية والاقتصادية بالرغم من أن هذه المناهج تضم في فلسفتها واهدافها نصوصا واضحة من المهارات المطلوبة .

ثانياً : التوصيات

- توصي الدراسة بتدريس مقرر دراسي يجمع بين التاريخ والاقتصاد ، بهدف التربية الاقتصادية من خلال الوعي التاريخي .
- توصي الدراسة الأسرة بتربية الأبناء تربية اقتصادية ، بتمية مفاهيمها وقيمها لديهم كالقصد والاعتدال والادخار ، والعمل والتخطيط ، وغير ذلك من مفاهيم اقتصادية .
- يتعين على بعض الباحثين خوض غمار الكتب التاريخية والمراجع الموسوعية المتضمنة لروائع التربية الاقتصادية واستخراج وتحليل تلك الموسوعات لاصطفاء ملامح تلك التربية ، وجعلها قريبة المتناول ، سالمة من التعقيدات التاريخية .
- يتعين على مسئولى التربية ، تكوين فريق (مفكرى المستقبل الاقتصادي) داخل كل مدرسة وهم مجموعة من المعلمين المتميزين داخل كل مدرسة ، يكونون فيما بينهم بما يعرف بالوعاء الفكري الاقتصادي المستقبلي ، حيث يناط بهم مهمة استشراف المستقبل الاقتصادي للتربية معتمدين على التجارب الماضية .
- السعي للاستفادة من التجارب الإسلامية والعربية الماضية في مسائل الوحدة الاقتصادية وما شابها ، وبغية تحقيق سوق عربية مشتركة .

المراجع

- أولاً : الكتب

- ١- إبراهيم ، خيري . (١٩٩٤) . المواد الاجتماعية في مناهج التعليم بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية .
- ٢- ابن خلدون ، عبد الرحمن . (١٤٢٥) . المقدمة ، بيروت ، دار إحياء التراث .
- ٣- ابن منظور، محمد . (١٤١٤هـ) . لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
- ٤- ابن نبي ، مالك . (٢٠٠٠) . المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر ، دمشق .
- ٥- أتكين ، هيوغ . (١٩٨٢) . دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة : محمود زايد ، ط٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٦- الاخناوي ، فوزى . (٢٠٠٣) . حركة التاريخ قضايا ومفاهيم ، دار الثقافة الجديدة .
- ٧- الأنصاري ، محمد . (١٩٩٨) . تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .
- ٨- الأهلين ، فرهاد . (١٩٩٤) . التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي ، مؤسسة دار التعاون للطباعة ، القاهرة .
- ٩- الببلاوي ، حازم . (١٩٩٥) . دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة .
- ١٠- البدور ، سلمان . (٢٠١١) . العالم الثالث الهوية والحضارة ، ط١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان .
- ١١- البراوي ، راشد . (١٩٧٣) . التفسير القرآني للتاريخ ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ١٢- الجمل ، أحمد . (٢٠٠٧) . دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة ، دار السلام ، القاهرة .
- ١٣- الجندي ، أنور . (١٩٧٨) . التفسير الإسلامي للفكر البشري الأيدولوجيات والفلسفات المعاصرة في ضوء الإسلام ، دار الاعتصام .
- ١٤- _____ (١٩٨٦) . السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية ، دار الكتب السلفية ، القاهرة .
- ١٥- _____ (١٩٦٧) . من منابع الفكر الإسلامي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٦٧ م .
- ١٦- الجيار ، سيد . (١٩٧٤) . دراسات في تاريخ الفكر التربوي ، ط١ ، وكالة المطبوعات ، الكويت .
- ١٧- الحلبي ، نواف . (١٩٩٤) . المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبى الله يوسف عليه السلام ، ط٤ .
- ١٨- الحويرى ، محمود . (٢٠٠١) . منهج البحث في التاريخ ، دار المعارف .
- ١٩- الخطيب ، عبد الكريم . (١٩٧٥) . القاصص القرآني في منطوقه ومفهومه مع دراسة تطبيقية لقصتي آدم ويوسف ط٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٠- الزيان ، عبد المجيد . (١٩٨١) . النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر .

- ٢١- السباعی ، مصطفى. (١٩٩٨). **من روائع حضارتنا** ، دار السلام للطباعة .
- ٢٢- السرجانی ، راغب. (٢٠٠٩). **بين التاريخ والواقع** ، الجزء الثاني ، القاهرة ، مؤسسة اقرأ .
- ٢٣- العروى ، عبدالله. (١٩٩٢). **مفهوم التاريخ** ، ط٢ ، المركز الثقافي العربي .
- ٢٤- الفنجری ، محمد . (١٩٩٣) . **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي** ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- ٢٥- العلی ، صالح. (١٩٩٧). **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية** ، عالم الكتب .
- ٢٦- القرضاوی ، يوسف. (٢٠٠٠) . **أمتنا بين قرنين** ، ط١ ، دار الشروق .
- ٢٧- النبراوی ، فتحية. (١٩٩٦). **علم التاريخ دراسة في مناهج البحث** ، ط٢ ، دار الأفاق العربية.
- ٢٨- النجار ، جميل. (٢٠١١). **فلسفة التاريخ .. مباحث نظرية** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .
- ٢٩- النجیحی ، محمد. (١٩٩٢). **مقدمة في فلسفة التربية** ، ط٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٣٠- الندوی ، أبو الحسن. (١٩٧٧). **ماذا خسر العالم بائحطاط المسلمين** ، ط١٠ ، دار المعارف .
- ٣١- النشار ، مصطفى. (٢٠١٢). **فلسفة التاريخ** ، دار المسيرة للطباعة ، عمان .
- ٣٢- النعيم ، عبدالله. (١٩٩٧). **الاستشراق في السيرة النبوية** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي .
- ٣٣- النقيد ، محمد . (٢٠٠٧) . **نظرية " نهاية التاريخ " وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد** ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ٣٤- باراكلو ، جفري . (١٩٨٤) . **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية** ، ترجمة صالح العلي ، مؤسسة الرسالة .
- ٣٥- بدوی ، عاطف . (٢٠٠٦) . **علم التاريخ جدواه ووظائفه التربوية** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .
- ٣٦- بروديل ، فرناند . (٢٠٠٧) . **تاريخ وقواعد الحضارات** ، ترجمة : حسين شريف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٣٧- جامل ، عبد الرحمن . (٢٠٠٢) . **طرق تدريس المواد الاجتماعية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع .
- ٣٨- جلال ، شوقي . (١٩٩٥) . **التراث والتاريخ** ، سينا للنشر .
- ٣٩- حجازي ، عبد العزيز ، وآخرون . (١٩٩٩) . **نحو مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين** ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية .
- ٤٠- حجازي ، محمد . (٢٠١٤) . **فلسفة التاريخ** ، ط١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية .
- ٤١- حلاق ، حسن . (١٩٩١) . **مناهج الفكر والبحث التاريخي** ، ط٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- ٤٢- حنا ، جورج . (١٩٥٨) . **الحقيقة الحضارية** ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٤٣- خليل ، عماد الدين. (١٩٧٥) ، **التفسير الإسلامي للتاريخ** ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٤٤- دعبس ، محمد . (١٩٩٣) . **العلاقات الاجتماعية للسائح** ، رؤية في أنثروبولوجيا السياحة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- ٤٥- راوس ، أ.ل. (١٩٦٨). التاريخ أثره وفائدته ، ترجمة: مجد الدين ناصف وآخرون ، مؤسسة سجل العرب .
- ٤٦- زريق ، قسطنطين. (١٩٥٩) نحن والتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٤٧- زنتى ، أنور. (٢٠٠٧). علم التاريخ واتجاهات تفسيره ، مكتبة الانجلو المصرية .
- ٤٨- سالم ، محمد. (١٩٩٦) جدلية التاريخ والحضارة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- ٤٩- سعودى ، محمد. (٢٠١٠). الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية .
- ٥٠- صبحى ، أحمد. (١٩٩٠). فى فلسفة التاريخ ، ط٣ ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية .
- ٥١- عابد ، محمد. (١٩٩١). التراث والحداثه دراسات ومناقشات ، ط١ ، المركز الثقافى العربى .
- ٥٢- عبد المولى ، سيد. (١٩٨٩). الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون الأسعار والنقود دراسة تحليلية ، إدارة الثقافة والنشر ، السعودية .
- ٥٣- عرفة ، محمود. (د.ت). البحث التاريخى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة .
- ٥٤- فوكوياما ، فرانسيس. (١٩٩٣). نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أمين ، مركز الأهرام للترجمة .
- ٥٥- قاسم ، عبده. (٢٠٠٠). قراءة التاريخ تطور الفكر والمنهج ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية .
- ٥٦- كريمر ، صمويل. (١٩٧٤). أساطير العالم القديم ، ترجمة: أحمد يوسف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٥٧- منصور ، فوزى. (١٩٩١). خروج العرب من التاريخ ، دار الفارابى ، بيروت .
- ٥٨- مؤنس ، حسين. (١٩٨٤). التاريخ والمؤرخين دراسة فى علم التاريخ ، دار المعارف .
- ٥٩- نجيب ، زكى. (١٩٩٣). تجديد الفكر العربى ، ط٩ ، دار الشروق .
- ٦٠- نصار ، حسين. (١٩٨٠). نشأة التدوين التاريخى عند العرب ، ط٢ ، منشورات اقرا .
- ٦١- هرنشو ، ج. (١٩٨٨). علم التاريخ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، دار الحداثه .
- ٦٢- هيجل. (٢٠٠٧). العقل فى التاريخ ، ط٣ ، ترجمة: إمام عبد الفتاح ، دار التنوير للطباعة .
- ٦٣- يزيك ، قاسم. (١٩٩٠). التاريخ ومنهج البحث التاريخى ، دار الفكر اللبنانى ، بيروت .

ثانياً : الرسائل العلمية

- ٦٤- أحمد ، علاء. (٢٠٠٥). " تطوير منهج التاريخ بالمرحلة الثانوية الأزهرية فى ضوء فلسفة التعليم بالأزهر الشريف ورسالته العالمية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة .
- ٦٥- الحسينى ، مديحة. (١٩٩٣). " استخدام المصادر والمواقف التاريخية فى تدريس التاريخ وأثره على تنمية التفكير الناقد نحو مادة التاريخ " ، رسالة ماجستير ، كلية البنات ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

٦٦- الحمود ، هناء (٢٠١٠). " دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدى أطفال الرياض ما بين سن (٥-٦) سنوات ، دراسة ميدانية في رياض مدينة دمشق " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة دمشق .

٦٧- الغريأوى ، محمد (١٩٩٨). " استخدام مدخل التاريخ المحلى في تدريس التاريخ وأثره على التحصيل وتنمية قيمة الانتماء لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المنوفية .

٦٨- الفقى ، عبد الرؤوف (١٩٨٨). " علاقة أسلوب التقصى والتفكير الناقد والميل نحو المادة بتحصيل مادة التاريخ لطلاب الصف الثانى الثانوى الأدبى " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة طنطا .

٦٩- تله ، أزهار (٢٠٠٧) . " فاعلية وحدة مقترحة في تنمية التنور السياسى من خلال دراسة التاريخ لطلاب كليات التربية " ، رسالة ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس .

٧٠- فايد ، سامية (٢٠٠٧) . " فاعلية برنامج عن بعض مصادر تعلم التاريخ في تنمية الفهم بالسببية التاريخية وعلاقة ذلك بالأداء التدريسى لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية " رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة طنطا .

٧١- نافع ، سعيد (١٩٨٢). " أثر استخدام مداخل متعددة في تدريس مادة التاريخ في تنمية التفكير الناقد لدى تلاميذ المرحلة الثانوية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية .

ثالثاً : المجالات والمؤتمرات

٧٢- سورطى ، يزيد (٢٠٠٢). " الماضية فى التربية العربية " ، المجلة التربوية ، العدد ٦٢ ، المجلد ١٦ ، مركز النشر العلمى ، الكويت .

٧٣- مرسى ، فؤاد (١٩٨٥). بحث بعنوان : المنهج بين الوحدة والتعدد رؤية تحليلية ، من كتاب : إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، ط٢ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٧٤- عبد الوهاب ، لطفى (١٩٩٥). بحث بعنوان " نحن والتاريخ وتحديات المستقبل " ، من كتاب المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة ، دار المعرفة الجامعية .

٧٥- مصطفى ، شاكرا (١٩٧٤). " التاريخ هل هو علم ؟ " ، مجلة عالم الفكر ، إبريل - يونيو .

رابعاً : المراجع الأجنبية

76- Marx . Karl . (1946) . " Misere de la philosophie " , Editions sociaux , Paris .*

77- burg . valken and others . (1957) . " Elements of political Geography" , prentice hall.